

البلقاء للبحوث والدراسات

Al-Balqa Journal for Research and Studies

Volume 22 | Issue 2

Article 10

2019

عِلَّةُ الاكْتِفَاءِ، وَأَثَرُهَا فِي تَأْوِيلِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، عِنْدَ الْقَرَّاءِ، فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ)

حمدي محمود جبالي
hamdimjabali@yahoo.com, جامعة النجاح الوطنية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa>

Recommended Citation

Al-Balqa Journal for Research and Studies (2019), "عِلَّةُ الاكْتِفَاءِ، وَأَثَرُهَا فِي تَأْوِيلِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، عِنْدَ الْقَرَّاءِ، فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ)", *Al-Balqa Journal for Research and Studies* Vol. 22 : Iss. 2 , Article 10.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa/vol22/iss2/10>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al-Balqa Journal for Research and Studies *البحوث والدراسات* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, dr_ahmad@aarj.edu.jo.

عِلَّةُ الاكْتِفَاءِ، وَأَثَرُهَا فِي تَأْوِيلِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، عِنْدَ الْفَرَّاءِ، فِي كِتَابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ)

Ellipsis and its Impact on the Interpretation of Quranic Texts in Al-Farra's Book "Ma'ani Al-Quran"

أ. د. حمدي محمود جبالي

Prof. Hamdi M. Jabali

جَامِعَةُ النَّجَاحِ الْوُطْنِيَّةُ

hamdi.jabali@najah.edu

الملخص

لَقَدْ بَدَأَ جَلِيًّا، فِي اثْنَاءِ نِقَاشِ مَسَائِلِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَأَقْسَامِ مَبَاحِثِهَا مِمَّا اتَّصَلَ بِالنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ؛ أَنَّ لِعِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ أَثَرًا وَاضِحًا لَدَى الْفَرَّاءِ فِي تَوْجِيهِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ، وَتَعْلِيلِهِ. وَقَدْ شَكَّلَ تَأْلُفَ مَوَاضِعِ التَّعْلِيلِ بِالْاِكْتِفَاءِ مِمَّا أَثْبَتَتْ بِهِ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ وَحْدَةً دَالَّةً، أَفْصَحَتْ عَنْ مُرَادٍ مَقْصُودٍ، اعْتَمَدَهُ الْفَرَّاءُ حُجَّةً فِي تَأْوِيلِ نُصُوصٍ قُرْآنِيَّةٍ، أَبْدَى ظَاهِرُهَا مَعَانِي كَانَتْهَا خِلَافَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْهَا.

الكلمات المفتاحية: عِلَّةُ الْاِكْتِفَاءِ، تَأْوِيلٌ، قُرْآنٌ، أَثَرٌ، الْفَرَّاءُ.

Abstract

In the course of identifying and analyzing ellipsis in the Nobel Quran, the phenomenon of ellipsis has a positive impact on interpreting, directing and justifying the Quranic texts as shown by Al-Farra' in his book "Ma'ani Al-Quran". The harmony, that was found in the issues that were highlighted, interpreted and justified based on ellipses, has constituted a significant unit. This was used by Al-Farra' to interpret Quranic texts whose obvious meanings are different from their implicit meanings.

Keywords: Ellipsis, Interpretation, Quran, Impact, Al-Farra'.

فِي مَقْصِدِ الْعُنْوَانِ

كَانَ صَمِيرًا مُسْتَبْرَأً، عَائِدًا عَلَى مُؤَنَّثٍ، لَزِمَ الْفِعْلَ عَلَامَةً
الْمَعْقُولَ قَبْلَ الْفَرَاءِ (٢٠٧ هـ) إِلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ، مَقْصِدِ هَذِهِ
الذَّرَاسَةِ، وَذَكَرَهَا، وَأَشَارَ إِلَيْهَا إِشَارَاتٍ سَرِيحَةً؛ سَبِيحُهُ (ت
١٨٠ هـ)، إِذْ قَالَ: "وَأِنَّمَا قَالَتِ الْعَرَبُ: قَالَ قَوْمُكَ، وَقَالَ
أَبَوَاكَ؛ لِأَنَّهُمْ اِكْتَفَوْا بِمَا أَظْهَرُوا عَنْ أَنْ يَقُولُوا: قَالَ أَبَوَاكَ،
وَقَالُوا قَوْمُكَ، فَحَذَفُوا ذَلِكَ اِكْتِفَاءً بِمَا أَظْهَرُوا" (سبويه،
١٩٧٧، ٣/٣٦).
وَيَبْدُو مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يَظْهَرُ
الصَّمِيرُ؛ الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، فِي الْفِعْلِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى صَاحِبِ
الْفِعْلِ، أَوْ عَلَى أَصْحَابِهِ، غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبَ اِكْتَفَتْ بِالظَّاهِرِ
عَنْ عَلَامَتِي الْإِضْمَارِ.
وَقَالَ سَبِيحُهُ أَيْضًا: "وَمَنْ قَالَ: ذَهَبَ فَلَانُهُ،
قَالَ: أَذَاهِبُ فَلَانُهُ، وَأَحَاضِرُ الْقَاضِيِ امْرَأَةً. وَقَدْ يَجُوزُ
فِي السُّعْرِ: مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا، كَأَنَّهُ اِكْتَفَى بِذِكْرِ الْمَوْعِظَةِ عَنْ
النَّاءِ" (سبويه، ١٩٧٧، ٣/٤٥).
وَوَجْهُ الْاِكْتِفَاءِ فِي عِبَارَةِ سَبِيحِهِ، أَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا
كَانَ صَمِيرًا مُسْتَبْرَأً، عَائِدًا عَلَى مُؤَنَّثٍ، لَزِمَ الْفِعْلَ عَلَامَةً
الْمَعْقُولَ قَبْلَ الْفَرَاءِ؛ النَّاءُ، غَيْرَ أَنَّهُ اِكْتَفَى بِالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى
النَّاءِ الْمَحْذُوفَةِ.
وَبَدَلًا عَنْ سَبِيحِهِ
حِينَمَا اسْتَعْمَلَ مُصْطَلَحَ الْاِسْتِغْنَاءِ، بَدِيلًا عَنْ الْاِكْتِفَاءِ.
فَفِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَمَّا يُعْرِفُ فِي النَّحْوِ بِالنَّارِعِ فِي الْعَمَلِ،
سَاقَ سَبِيحُهُ جُمْلَةً مِنَ السَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ، ظَهَرَ مُعْظَمُهَا
فِي أَثْنَاءِ هَذِهِ الذَّرَاسَةِ؛ لِيَتَّعِزَّزَ مَبْدَأُ الْاِكْتِفَاءِ فِي النَّصِّ
الْمَبْحُوثِ، غَيْرَ أَنَّ سَبِيحَهُ جَعَلَهَا ضَمْنَ عِلَّةِ الْاِسْتِغْنَاءِ.
وَالْاِسْتِغْنَاءُ هَاهُنَا هُوَ الْاِكْتِفَاءُ نَفْسُهُ (سبويه، ١٩٧٧، ١/٧٤ -
٧٦). وَسَتَأْتِي الْإِشَارَاتُ إِلَى وَجْهِ الْاِكْتِفَاءِ فِي هَذِهِ الْأَشْعَارِ،
فِي مَوَاضِعِهَا).
وَعَرَفَ هَذِهِ الْعِلَّةَ أَيْضًا وَأَشَارَ إِلَيْهَا مُعَاوِرُ
الْفَرَاءِ؛ أَبُو عُبَيْدَةَ، مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (ت ٢٠٩ هـ)، وَسَمَّاَهَا
اِسْتِغْنَاءً. قَالَ مُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ
الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} [التوبة: ٣٤]:

"وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا يُتَّفَقُوهُمَا، وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا أَشْرَكُوا بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَرُّوا، فَخَبَرُوا عَنْ أَحَدِهِمَا اسْتِغْنَاءً بِذَلِكَ، وَتَحْفِيفًا؛ لِمَعْرِفَةِ السَّامِعِ أَنَّ الْآخَرَ قَدْ شَارَكَهُ، وَدَخَلَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ" (أبو عبيدة، بلا تاريخ، ٢٥٧/١ - ٢٥٨، وسَيَاتِي الْحَدِيثُ مُفَصَّلًا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فِي مَوْضِعِهَا).

نَعَمْ، قَدْ يَكُونُ الْاسْتِغْنَاءُ وَالْاِكْتِفَاءُ شَيْئًا وَاحِدًا، كَمَا هُوَ مَقْصِدُ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ، لِكِنَّهُمَا لَيْسَا كَذَلِكَ مُطْلَقًا. فَمَبْدَأُ الْاِكْتِفَاءِ يَقُومُ عَلَى صِحَّةِ التَّرْكِيبِ بِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، اِكْتِفَاءً بِالْآخَرِ، أَوْ بِيَهُمَا مَعًا، وَأَمَّا مَبْدَأُ الْاسْتِغْنَاءِ، فَيَقُومُ عَلَى الْاِفْتِصَارِ عَلَى اسْتِعْمَالِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمُسْتَعْنَى بِهِ، وَإِسْقَاطِ الْآخَرِ، وَهُوَ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ. قَالَ سَيَبَوَيْهِ: "وَيَسْتَعْنُونَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ، الَّذِي أَضْلُهُ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ حَتَّى يَصِيرَ سَاقِطًا" (سبويه، ١٩٧٧، ٢٥/١). وَزَدَدَ الْمُبَرِّدُ (ت ٢٨٥ هـ) كَلَامَ سَيَبَوَيْهِ، حِينَ قَالَ: "وَمِنْ كَلَامِهِمُ الْاسْتِغْنَاءُ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ، حَتَّى يَكُونَ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ مُسْقَطًا" (المبرد، بلا تاريخ، ٢٠١/٢. وينظر: سبويه، ١٩٧٧، ٩٩/٤).

وَقَدْ حَصَّ ابْنُ فَارِسٍ (ت ٣٩٥ هـ) هَذِهِ الْعِلَّةَ بِبَابِ صَيَقٍ جَدًّا، وَلَمْ يُسَمِّهَا اِكْتِفَاءً؛ عَنْوَانُهُ: "بَابُ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى أَحَدِ اثْنَيْنِ، وَهُوَ لَهُمَا"، وَاكْتَفَى بِذِكْرِ بَضْعَةٍ أَمَثَلَةٍ، بَلَا سَرَحٍ، أَوْ تَفْصِيلٍ (ابن فارس، بلا تاريخ، ص ٣٦٢).

وَلَمْ أَقَعْ فِي الْحَدِيثِ، فِي حُدُودِ عِلْمِي، عَلَى دَرَسَةِ وَافِيَةٍ، نَاقَسْتُ عَلَيْهِ الْاِكْتِفَاءَ، لَا عِنْدَ الْقَرَاءِ، وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ فِي كِتَابٍ لَهُ عَنِ الْقَرَاءِ، قَدْ أَشَارَ مُقْتَضِبًا فِي صَفْحَةٍ وَبَعْضُ صَفْحَةٍ، فِي مَبْحَثِهِ الْمَعْنُونِ بِ: (التَّنْبِيهِ عَلَى بَعْضِ الْاسْتِعْمَالَاتِ اللَّغَوِيَّةِ) عِنْدَ الْقَرَاءِ؛ إِلَى شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِمَقْصِدِنَا فِي دَرَسَتِنَا حِينَ جَعَلَ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْمَبْحَثِ "الْاِكْتِفَاءُ بِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَنِ الْآخَرِ".

يَصِحُّ اسْتِعْمَالُ وَذَرٍ، فَهُوَ مُسْقَطٌ مِنَ الْاسْتِعْمَالِ الْبَتَّةِ. قَالَ الْفَيْرُوزَابَادِي: "وَذَرُهُ، أَيُّ دَعَاهُ، يَذَرُهُ تَرْكًا، وَلَا يَقُلْ: وَذَرًا" (الفيروزآبادي، ١٩٧٧، "وذر").

وَيَلْقَانَا التَّعْلِيلُ بِعِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ عِنْدَ نَحَاةٍ مُتَأَخِّرِينَ، كَأَيِّ الْعَبَّاسِ تَعَلَّبٍ (ت ٢٩١ هـ) (ثعلب، بلا تاريخ، ٨٨/١)، وَصَاحِبِ كِتَابِ (إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الرَّجَّاجِ)، الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهَا مُتَعَجِّلًا تَحْتَ عَنْوَانٍ "مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ عُقِبَتْ اِسْمَيْنِ، كُنِّي عَنْ أَحَدِهِمَا اِكْتِفَاءً يَذْكُرُهُ عَنْ صَاحِبِهِ"، وَأَتَى بِبَعْضِ الْآيَاتِ، وَالشُّعْرِ، الَّذِي يُمَثِّلُ الظَّاهِرَةَ، مُحْتَصِرًا الْحَدِيثَ عَنْهَا أَشَدَّ اِخْتِصَارٍ (الزجاج، ١٩٨٢، ٦٠٩/٢).

وَقَدْ حَصَّ ابْنُ فَارِسٍ (ت ٣٩٥ هـ) هَذِهِ الْعِلَّةَ بِبَابِ صَيَقٍ جَدًّا، وَلَمْ يُسَمِّهَا اِكْتِفَاءً؛ عَنْوَانُهُ: "بَابُ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى أَحَدِ اثْنَيْنِ، وَهُوَ لَهُمَا"، وَاكْتَفَى بِذِكْرِ بَضْعَةٍ أَمَثَلَةٍ، بَلَا سَرَحٍ، أَوْ تَفْصِيلٍ (ابن فارس، بلا تاريخ، ص ٣٦٢).

وَلَمْ أَقَعْ فِي الْحَدِيثِ، فِي حُدُودِ عِلْمِي، عَلَى دَرَسَةِ وَافِيَةٍ، نَاقَسْتُ عَلَيْهِ الْاِكْتِفَاءَ، لَا عِنْدَ الْقَرَاءِ، وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ فِي كِتَابٍ لَهُ عَنِ الْقَرَاءِ، قَدْ أَشَارَ مُقْتَضِبًا فِي صَفْحَةٍ وَبَعْضُ صَفْحَةٍ، فِي مَبْحَثِهِ الْمَعْنُونِ بِ: (التَّنْبِيهِ عَلَى بَعْضِ الْاسْتِعْمَالَاتِ اللَّغَوِيَّةِ) عِنْدَ الْقَرَاءِ؛ إِلَى شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِمَقْصِدِنَا فِي دَرَسَتِنَا حِينَ جَعَلَ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْمَبْحَثِ "الْاِكْتِفَاءُ بِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَنِ الْآخَرِ".

"وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا يُتَّفَقُوهُمَا، وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا أَشْرَكُوا بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَرُّوا، فَخَبَرُوا عَنْ أَحَدِهِمَا اسْتِغْنَاءً بِذَلِكَ، وَتَحْفِيفًا؛ لِمَعْرِفَةِ السَّامِعِ أَنَّ الْآخَرَ قَدْ شَارَكَهُ، وَدَخَلَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ" (أبو عبيدة، بلا تاريخ، ٢٥٧/١ - ٢٥٨، وسَيَاتِي الْحَدِيثُ مُفَصَّلًا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فِي مَوْضِعِهَا).

نَعَمْ، قَدْ يَكُونُ الْاسْتِغْنَاءُ وَالْاِكْتِفَاءُ شَيْئًا وَاحِدًا، كَمَا هُوَ مَقْصِدُ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ، لِكِنَّهُمَا لَيْسَا كَذَلِكَ مُطْلَقًا. فَمَبْدَأُ الْاِكْتِفَاءِ يَقُومُ عَلَى صِحَّةِ التَّرْكِيبِ بِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، اِكْتِفَاءً بِالْآخَرِ، أَوْ بِيَهُمَا مَعًا، وَأَمَّا مَبْدَأُ الْاسْتِغْنَاءِ، فَيَقُومُ عَلَى الْاِفْتِصَارِ عَلَى اسْتِعْمَالِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمُسْتَعْنَى بِهِ، وَإِسْقَاطِ الْآخَرِ، وَهُوَ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ. قَالَ سَيَبَوَيْهِ: "وَيَسْتَعْنُونَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ، الَّذِي أَضْلُهُ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ حَتَّى يَصِيرَ سَاقِطًا" (سبويه، ١٩٧٧، ٢٥/١). وَزَدَدَ الْمُبَرِّدُ (ت ٢٨٥ هـ) كَلَامَ سَيَبَوَيْهِ، حِينَ قَالَ: "وَمِنْ كَلَامِهِمُ الْاسْتِغْنَاءُ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ، حَتَّى يَكُونَ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ مُسْقَطًا" (المبرد، بلا تاريخ، ٢٠١/٢. وينظر: سبويه، ١٩٧٧، ٩٩/٤).

وَقَدْ حَصَّ ابْنُ فَارِسٍ (ت ٣٩٥ هـ) هَذِهِ الْعِلَّةَ بِبَابِ صَيَقٍ جَدًّا، وَلَمْ يُسَمِّهَا اِكْتِفَاءً؛ عَنْوَانُهُ: "بَابُ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى أَحَدِ اثْنَيْنِ، وَهُوَ لَهُمَا"، وَاكْتَفَى بِذِكْرِ بَضْعَةٍ أَمَثَلَةٍ، بَلَا سَرَحٍ، أَوْ تَفْصِيلٍ (ابن فارس، بلا تاريخ، ص ٣٦٢).

وَلَمْ أَقَعْ فِي الْحَدِيثِ، فِي حُدُودِ عِلْمِي، عَلَى دَرَسَةِ وَافِيَةٍ، نَاقَسْتُ عَلَيْهِ الْاِكْتِفَاءَ، لَا عِنْدَ الْقَرَاءِ، وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ فِي كِتَابٍ لَهُ عَنِ الْقَرَاءِ، قَدْ أَشَارَ مُقْتَضِبًا فِي صَفْحَةٍ وَبَعْضُ صَفْحَةٍ، فِي مَبْحَثِهِ الْمَعْنُونِ بِ: (التَّنْبِيهِ عَلَى بَعْضِ الْاسْتِعْمَالَاتِ اللَّغَوِيَّةِ) عِنْدَ الْقَرَاءِ؛ إِلَى شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِمَقْصِدِنَا فِي دَرَسَتِنَا حِينَ جَعَلَ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْمَبْحَثِ "الْاِكْتِفَاءُ بِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ عَنِ الْآخَرِ".

(الأنصاري، ١٩٦٤، ص ٤٨٨). فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ جَاءَتْ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ؛ لِتَقِفَ عَلَى تَمَازُجٍ وَافِرَةٍ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ، وَجَهَهَا الْفَرَاءُ فِي ضَوْءِ عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ، وَنَصَّ صِرَاحَةً فِي تَوْجِيهِهِ عَلَى لَفْظِ الْاِكْتِفَاءِ، أَوْ بَعْضِ مُشْتَقَّاتِهِ.

وَالْاِكْتِفَاءُ، مَقْصِدُ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ، فِي اللُّغَةِ: الْاِسْتِغْنَاءُ. جَاءَ فِي (الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ): "اِكْتَفَى بِالشَّيْءِ: اِسْتَعْنَى بِهِ، وَفَنِعَ" (أُنيس وآخرون، ١٩٧٣، ٧٩٣/٢ "كفا"). وَيَعْنِي اضْطِلَاحًا "أَنْ يَفْتَضِيَ الْمَقَامَ ذَكَرَ سَيِّئِينَ، بَيْنَهُمَا تَلَاوُزٌ وَارْتِبَاطٌ، فَيُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا لِثِقَتِهِ" (التهانوي، ١٩٩٦، ٦٣٢/١).

وَالْعَايَةُ فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ أَنَّ نُكْشِفَ عَنْ رَأْيِ الْفَرَاءِ، إِذْ أَرَادَ أَنْ يُفَسِّرَ النَّصَّ الْقُرْآنِيَّ الْمُتَضَمِّنَ أَمْرَيْنِ، بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ وَتَلَاوُزٌ، وَيُؤَوَّلُهُ مُعْتَمِدًا عَلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ الْقَائِمَةِ عَلَى أَنَّ السَّيِّئِينَ إِذَا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى، يُكْتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ. وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ أَنْ تَعْرِضَ لِلْاِكْتِفَاءِ لَدَيْهِ مُرَادًا بِهِ غَيْرُ مَا سَبَقَ، كَأَنْ يُرَادَ بِهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ يُرَادَ بِهِ مَا يُرَادُ بِالْفِعْلِ الْلازِمِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَوَمَّا أَمْرٌ آخَرٌ لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْبَاهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الْاِكْتِفَاءَ، لَدَى الْفَرَاءِ، لَيْسَ حَذْفًا، فَالْحَذْفُ شَيْءٌ، وَالْاِكْتِفَاءُ شَيْءٌ آخَرٌ لَدَيْهِ، إِذْ إِنَّ مَبْدَأَ الْاِكْتِفَاءِ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْحَذْفِ عِنْدَهُ، وَلَوْ كَانَ هُوَ هُوَ، لَمَا وَجَدْنَا مَنْ خَالَفَ الْفَرَاءَ، حِينَمَا يَحْمِلُ الظَّاهِرَةَ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ، لَكِنَّا كُنَّا نَجِدُ

الْاِكْتِفَاءَ، وَنَجِدُ مَنْ يَخَالِفُ ذَلِكَ. وَلِهَذَا التَّبَسُّ الْأَمْرُ عَلَى مَنْ حَشَى الْجُزْءَ الثَّانِي مِنْ (مَعَانِي الْقُرْآنِ)، إِذْ قَسَّرَ عِبَارَةَ الْاِكْتِفَاءِ عِنْدَ الْفَرَاءِ بِالْحَذْفِ، فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ. فَقَدْ وَرَدَ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) تَعْقِيْبًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ) [ق: ١٧]: "اِكْتَفَى بِالْقَعِيدِ مِنْ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَعْرُوفٌ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٩٣/٢). فَحَشَى مُحْشِي الْكِتَابِ كَلِمَةً اِكْتَفَى، وَقَالَ فِي حَاشِيَتِهِ: "وَالْأَصْلُ: عَنِ الْيَمِينِ قَعِيدٌ، وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ، فَحَذَفَ أَحَدَهُمَا". وَهَذَا خِلَافُ مَقْصِدِ الْفَرَاءِ كَمَا بَدَّى، وَسَيَبْتَدِي مِنْ سِرِّ الدَّرَاسَةِ.

وَيَسْهَدُ لِمَا أَقُولُ، وَعَلَى وَهْمِ الْمُحْشِي، تَعَدُّدُ آرَاءِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْاِيَّةِ، وَأَنَّ رَأْيَ الْفَرَاءِ، وَرَأْيَ مَنْ قَالَ بِالْحَذْفِ حُشْرًا مَعًا ضَمَنَ الْآرَاءِ. قَالَ النَّحَّاسُ: "وَلَمْ يَقُلْ قَعِيدَانِ. فَفِيهِ أَجَوِبَةٌ. فَمَذْهَبُ سَيِّئِيهِ (سبويه، ١٩٧٧، ٧٤/١)، وَالْكَسَائِيُّ أَنَّ الْمَعْنَى: عَنِ الْيَمِينِ قَعِيدٌ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ، ثُمَّ حَذَفَ. وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ (الأخفش، ١٩٨١، ٢٣٩/١) ... أَنَّ قَعِيدًا وَاحِدًا يُؤَدِّي عَنِ اثْنَيْنِ، وَأَكْثَرٍ مِنْهُمَا ... وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ فِي (قَعِيدٌ) أَنْ يَكُونَ يُنَوِي بِهِ التَّقْدِيرَ، أَيْ عَنِ الْيَمِينِ قَعِيدٌ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ: وَعَنِ الشِّمَالِ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا بَيْنَ حَسَنٍ، وَمِثْلُهُ (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) [التوبة: ٦٢]. وَقَوْلُ رَابِعٍ أَنَّ يَكُونَ قَعِيدٌ بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ، كَمَا يَسْتَعْمِلُ الْعَرَبُ فِي فَعِيلٍ، قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ} [التحریم: ٤]" (النحاس، ١٩٨٨، ٢٢٤/٤).

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْأَنْبَارِيِّ الْآتِي، إِذْ ذَكَرَ رَأْيًا لِلْفَرَاءِ فِي تَوْجِيهِ إِفْرَادٍ (فَعِيدٍ)، فِي الْآيَةِ. قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: "وَالثَّالِثُ أَنَّ فَعِيدًا يُؤَدِّي عَنِ اثْنَيْنِ، وَأَكْثَر. وَلَا حَذَفٍ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ" (الأنباري، ١٩٨٠، ٣/٣٨٦).

وَالْمَسَائِلُ الَّتِي تَكُونَتْ مِنْهَا الدِّرَاسَةُ سُكَّلَ تَأْلُفُهَا مُجْتَمَعَةً تَبَّأً، أُنْبَأَ عَنْ فِكْرِ الْفَرَاءِ فِي تَحْلِيلِ النَّصِّ الْفُرَاتِيِّ، عَنْ فِكْرِ بَدَا فِيهِ صَاحِبُهُ مُقْتَصِرًا عَلَى مَا فِي النَّصِّ قَرِيبًا مِنْهُ، يَصِفُهُ كَمَا هُوَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْلِسِفَهُ، أَوْ يَقْدَرُ فِيهِ سَيِّئًا، لَمْ يَكُنْ فِيهِ. وَلَمْ تَكْتَفِ الدِّرَاسَةُ بِبَيَانِ رَأْيِ الْفَرَاءِ فَقَطْ فِي الْمَسْأَلَةِ، بَلْ حَاوَلَتْ، مَا أَمَكْنَهَا، بَيَانَ آرَاءِ جَمْعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِمَّنْ وَقَفَ عَلَى النَّصِّ الْفُرَاتِيِّ نَفْسِهِ، وَاعْتَلَّ لَهُ؛ إِنْجَامًا لِلْفَائِدَةِ، وَلِيُؤَقِّفَ عَلَى قِيَمَةِ رَأْيِ الْفَرَاءِ، وَمَنْزِلَتِهِ بَيْنَ تِلْكَ الْآرَاءِ - وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ هِيَ:

١. عَوْدُ الصِّمِيرِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.
 ٢. تَكَرُّرُ الْأَدَاةِ: تَكَرُّرُ أَدَاتِي سُرْطٍ، وَتَكَرُّرُ كَيْفٍ، وَتَكَرُّرُ لَا النَّافِيَةِ الْمُهِمَّةِ.
 ٣. جَوَابُ فِعْلِ الْأَمْرِ.
 ٤. حَرَكَةُ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْمَدِّ.
- وَهَذَا بَيَانٌ بِأَفْرَادٍ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ:
١. عَوْدُ الصِّمِيرِ عَلَى مَا قَبْلَهُ:

تَعْرِضُ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةُ نُصُوصًا فُرَاتِيَّةً، وَقَفَ عِنْدَهَا الْفَرَاءُ، وَقَدَّرَ أَنَّهَا حَرَجَتْ عَلَى قَوَاعِدِ اللُّغَةِ، وَالْمَالُوفِ مِنْهَا، وَقَدْ عَادَ فِيهَا الصِّمِيرُ مُخَالِفًا لِظَاهِرِ النَّصِّ

خَارِجًا عَلَيْهِ، وَظَهَرَ لَدَيْهِ مَبْدَأُ الْاِكْتِفَاءِ؛ لِتَعْلِيلِ مِثْلِ هَذَا الْخُرُوجِ.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا} [الجمعة: ١١]، فَذَكَرَ الْفَرَاءُ أَنَّهُ اِكْتَفَى بِذِكْرِ

التَّجَارَةِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهْوِ، فَجَعَلَ الصِّمِيرَ لِلتَّجَارَةِ، مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ التَّجَارَةَ الْمُؤَنَّثَةَ تَقَدَّمَتْ عَلَى اللَّهْوِ

الْمَذْكَرِ (الفراء، ١٩٨٠، ٤٢٤/١). وينظر: (٢٨٧/٨). وَهَذَا بَيَانٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْأَجُودَ "فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ تَجْعَلَ الرَّاجِعَ مِنَ الذَّكْرِ

لِلْإِخْرِ مِنَ الْأَسْمَيْنِ". ينظر: الفراء، ١٩٨٠، ٣/١٥٧). وَاسْتَدَلَّ الْفَرَاءُ لِهَذَا الْاِكْتِفَاءِ، وَأَنَّهُ أَعَادَ الصِّمِيرَ مُؤَنَّثًا إِلَى التَّجَارَةِ

دُونَ اللَّهْوِ، وَإِنْ كَانَتْ التَّجَارَةُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى اللَّهْوِ، بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ، إِذْ قَرَأَ بِتَأْخِيرِ التَّجَارَةِ، وَتَقْدِيمِ اللَّهْوِ، وَبِتَأْنِيثِ

الصِّمِيرِ: وَإِذَا رَأَوْا لَهْوًا أَوْ تِجَارَةً انْفَضُّوا إِلَيْهَا. فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ، كَمَا تَرَى، تُعَزِّزُ رَأْيَ الْفَرَاءِ، وَأَنَّهُ أَعَادَ الصِّمِيرَ عَلَى

التَّجَارَةِ، مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا؛ لِتَقْدِيمِ اللَّهْوِ عَلَيْهَا، وَتَأْخِيرِهَا عَنْهُ. وَذَكَرَ الْفَرَاءُ وَجْهًا آخَرَ فِي الْآيَةِ ذَا وَجْهَيْنِ، هُوَ

أَنَّهُ لَوْ ذُكِّرَ الصِّمِيرُ مُفْرَدًا عَائِدًا؛ إِذَا مَا عَلَى اللَّهْوِ وَحْدَهُ، كَانَ صَوَابًا (الفراء، ١٩٨٠، ٣/١٥٧)، وَإِذَا مَا عَلَى بَيْنَةِ اللَّهْوِ، لَجَازَ

(الفراء، ١٩٨٠، ٢٨٧/١). يُرِيدُ: بَيْنَةِ اللَّهْوِ أَنْ يُجْعَلَ التَّجَارَةُ وَاللَّهُوُ كِلَاهُمَا كَالْفِعْلِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّهُمَا لَهْوٌ عَنِ الصَّلَاةِ،

وَعَلَيْهِ أَعَادَ الصِّمِيرَ مُفْرَدًا مُذْكَرًا. قَالَ: "وَلَوْ أَنِّي بِالتَّذْكِيرِ، فَجَعَلًا كَالْفِعْلِ الْوَاحِدِ، لَجَازَ" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٨٧/٨).

وَقَمَّرَ رَأْيُ ثَالِثٍ لَهُ فِي الْآيَةِ، هُوَ أَنَّ الصِّمِيرَ لَوْ

جَاءَ مُنْتَى مُطَابِقًا لِمَا قَبْلَهُ، لَجَارَ ذَلِكَ. قَالَ: فَلَوْ أَنَّ فِي ...
والإِثْمِ وَاللَّجَارَةِ مُنْتَى، لَجَارَ" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٨٧/١). وَوَجْهُ
جَوَازِهِ عِنْدَ الْفَرَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِأَوْ، الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا
لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ (نَصُّ الْفَرَاءِ نَفْسُهُ فِي "الفراء، ١٩٨٠، ٩٨/١
عَلَى أَنَّ (أَوْ) لِأَحَدِ الْاِثْنَيْنِ، إِذْ قَالَ: "جَعَلَهَا أَوْ، الَّتِي تُثْبِتُ
الْوَاحِدَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ؛ أَنَّ التَّجَارَةَ وَاللَّهُوَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ هُوَ
اللَّهُوَ عَنِ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، جَارَ أَنْ يَعُودَ
الصَّمِيرُ إِلَى أَبِيهِمَا شَيْئًا. وَهَذَا كَلَامُهُ: "وَهَذَا جَائِزٌ، إِذَا جَاءَ
حَرْفَانِ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ بِأَوْ، أَسْنَدَتِ التَّفْسِيرَ إِلَى أَبِيهِمَا شَيْئًا.
وَإِنْ شَيْءٌ ذَكَرْتُهُمَا فِيهِ جَمِيعًا" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٥٧/١).

وَأَكَّدَ السُّبُوطِيُّ (السيوطي، ١٩٧٩، ٢٧٦/٥)
تَفْعِيدَ أَبِي حَيَّانَ، إِذْ أَصَلَ مَسْأَلَةَ عَائِدِ الصَّمِيرِ عَلَى
الْمُعْطِيفَيْنِ بِأَوْ، فَأَوْجَبَ إِفْرَادَ هَذَا الصَّمِيرِ، مُرَاعَى فِيهِ
التَّأْخِيرَ، أَوْ التَّفْعِيدَ، وَسَاقَ الْآيَةَ شَاهِدًا لِهَذَا الْأَصْلِ، مِنْ
غَيْرِ أَنْ يُعَيِّنَ هَذَا الْعَائِدَ، وَأَصَلَ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ مُطَابِقًا، فَذَلِكَ
نَادِرٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا}
[النساء: ١٣٥]. وَلِلرَّضِيِّ تَوْجِيهُ لَطِيفٌ، فِي إِفْرَادِ الصَّمِيرِ،
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {انْفَضُّوا إِلَيْهَا} مَعَ أَنَّ الْانْفِصَاصَ إِلَيْهِمَا
كَانَ مَعًا، وَهُوَ أَنَّ الصَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الرُّؤْيَةِ، الْمَذْلُولِ عَلَيْهَا
بِقَوْلِهِ: {رَأَوْا}، كَمَا أَنَّهُ لَا يَسْتَنْكِرُ أَنْ يَعُودَ الصَّمِيرُ مُنْتَى
إِلَى الْمَعْطُوفِ بِأَوْ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ
أَحْدَهُمَا؛ "لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَعْمَلَ أَوْ كَثِيرًا فِي الْإِبَاحَةِ، فَجَارَ
الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ" (الاسترابادي، بلا تاريخ، ٨٣٢٧/١).

وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ مَجَارَ الْآيَةِ هُوَ: "إِذَا رَأَوْا
تِجَارَةً انْفَضُّوا إِلَيْهَا أَوْ لَهَا" (أبو عبيدة، بلا تاريخ، ٢٥٧/٢).
يُرِيدُ أَنَّ الصَّمِيرَ لِلتَّجَارَةِ، وَأَنَّ فِي الْآيَةِ تَفْعِيدًا وَتَأْخِيرًا.
وَوَرَدَ ابْنُ خَالَوَيْهِ عَلَى الْآيَةِ، فَأَسَارَ إِلَى أَنَّ
الصَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى التَّجَارَةِ، دُونَ اللَّهِ؛ لِكُونِهَا أَهَمُّ، وَأَحَبُّ
إِلَيْهِمْ مِنْهُ. وَأَتَى هَاهُنَا بِمَا يُسَبِّهُ التَّفْعِيدَ، إِذْ قَالَ: "وَمِنْ
التَّشْبِيهِ مَا يَذْكُرُ اِثْنَيْنِ، ثُمَّ يَعُودُ الصَّمِيرُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ:
إِمَّا عَلَيْهِمَا، وَإِمَّا عَلَى الْأَهَمِّ، وَإِمَّا عَلَى الْأَقْرَبِ، وَإِمَّا عَلَى
الْأَشْرَفِ" (ابن خالويه، ١٩٧٩، ص ٣٤٣).

وَوَقَّفَ ابْنُ فَارِسٍ عَلَى الْآيَةِ، وَعَدَّهَا مِنْ "بَابِ
نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَهُوَ لَهُمَا. وَهُوَ يُرِيدُ مَا أَرَادَ
الْفَرَاءُ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ (ابن فارس، بلا تاريخ، ص ٣٦٣).
وَذَكَرَ الْأَنْبَارِيُّ (الأنباري، ١٩٨٠، ٤٣٩/٢)، وَأَبُو

وَمِنْ ذَلِكَ، مِمَّا يُمَاتِلُ الْآيَةَ السَّابِقَةَ، مِمَّا رَدَّهُ

الْفَرَاءُ إِلَى مَبْدَأِ الْاِكْتِفَاءِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِنَّمَا تَمَرَّ يَوْمَ بِهِ بَرِيئًا} [النساء: ١١٢]. قَالَ الْفَرَاءُ: "فَجَعَلَهُ- وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِلْإِثْمِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٣٤/١)، وَذَكَرَ أَنَّهُ جَائِزٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يَكُنِيَ عَنِ الْأَسْمَيْنِ، وَأَحَدُهُمَا مُؤَنَّثٌ بِالتَّذْكِيرِ، وَالتَّوْحِيدِ (الفراء، ١٩٨٠، ٢٨٦/١)؛ اِكْتِفَاءً بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، وَأَجَارَ أَيْضًا أَنْ يَكُنِيَ عَنْهُمَا بِالتَّائِيثِ وَالتَّوْحِيدِ، وَبِالتَّائِيثِ (الفراء، ١٩٨٠، ٢٨٦/١)، ثُمَّ أَصَلَ الْفَرَاءُ لِمِثْلِ هَذَا الْعَوْدِ، فَقَالَ: "وَأَجُودُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ تَجْعَلَ الرَّاجِعَ مِنَ الذِّكْرِ لِلْآخِرِ مِنَ الْأَسْمَيْنِ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٥٧/٣).

وَوَجْهُ الْاِكْتِفَاءِ الْمُرَادِ لَدَى الْفَرَاءِ، إِذْ وَحَّدَ الضَّمِيرَ مُذَكَّرًا عَائِدًا إِلَى الْإِثْمِ، وَمَا قَبْلَهُ اسْمَانِ اثْنَانِ؛ أَنْ الْإِثْمَ، وَالْخَطِيئَةَ كِلَاهُمَا يَمَعَّى وَاحِدٍ مِنَ الْمَعَاصِي، سَوَاءٌ أَكَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَأَنَّ الْخَطِيئَةَ مَعْصِيَةٌ صَغِيرَةٌ، وَالْإِثْمُ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ (الزمخشري، ١٩٧٢، ٢١٢/١)، أَمْ كَانَا شَيْئًا وَاحِدًا مِنَ الْمَعَاصِي لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَا كَذَلِكَ، فَوَجْهُ جَوَازِ عَطْفِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ اخْتِلَافُ اللَّفْظَيْنِ (الزجاج، ١٩٩٤، ١٠٣/٢، والنحاس، ١٩٨٨، ٤٨٧/١)، وَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ السِّيءِ عَلَى مُرَادِفِهِ (ابن هشام، ١٩٨٢، ص ٤٦٧).

وَاسْتَدَلَّ الْعُبْرِيُّ بِعَوْدِ الْهَاءِ عَلَى الْإِثْمِ عَلَى أَنَّ الْخَطِيئَةَ فِي حُكْمِ الْإِثْمِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي عَائِدِ الضَّمِيرِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ أُخْرَى. الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى أَحَدِ السَّيِّئَيْنِ الْمَذْمُولِ عَلَيْهِ بِأَوْ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ (الأنباري،

١٩٨٠، ٢٦٧/٨)، أَوْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى الْكَسْبِ الْمَذْمُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَنْ يَكْسِبْ}، أَوْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى الْمَكْسُوبِ، وَالْفِعْلُ يَكْسِبُ يَدُلُّ عَلَيْهِ (العكبري، ١٩٦٩، ١٩٣/١).

وَنَبَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْفَرَاءُ، فَذَكَرَ أَنَّ الضَّمِيرَ وَقَعَ مُذَكَّرًا عَائِدًا عَلَى الْإِثْمِ، وَأَنَّهُ وَقَعَ كَذَلِكَ؛ لِكَوْنِهِ مُحْبَرًا عَنْهُ آخِرًا. قَالَ: "وَقَعَ اللَّفْظُ عَلَى الْإِثْمِ، فَذَكَرَهُ. هَذَا فِي لُغَةٍ مِنْ خَبَرٍ عَنْ آخِرِ الْكَلِمَتَيْنِ" (أبو عبيدة، بلا تاريخ، ١٣٩/١).

وَمِثْلُ مَا سَبَقَ، مِمَّا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ بَعْدَ اسْمَيْنِ كُنِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا اِكْتِفَاءً بِذِكْرِ عَنْ صَاحِبِهِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ} [النساء: ١٢]. وَقَفَ الْفَرَاءُ عَلَى الْآيَةِ، وَنَاقَشَ عَوْدَ الضَّمِيرِ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا فِي قَوْلِهِ: {وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ}، وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: وَلَهُمَا، إِذْ تَقَدَّمَ الضَّمِيرُ اسْمَانِ عَطْفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ب (أَوْ)، وَهُمَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، فَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَأَنَّ وَجْهَ جَوَازِهِ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ اسْمَيْنِ ب (أَوْ)، وَحَكُمْتُهُمَا وَاحِدًا، اِكْتَفَيْتَ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، وَجَارَ لَكَ أَنْ تُعِيدَ الضَّمِيرَ إِلَى أَيِّهِمَا شِئْتَ، مُفْرَدًا مُذَكَّرًا كَمَا الْآيَةُ، أَوْ تُعِيدَهُ مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا، فَتَقُولُ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْكَلَامِ: وَلَهَا، وَأَجَارَ وَجْهًا ثَالِثًا (أبو حيان، بلا تاريخ، ١٨٩/٣-١٩٠)، وَهُوَ أَنْ تُعِيدَ الضَّمِيرَ مثنًى مُطَابِقًا لِمَا قَبْلَهُ، فَتَقُولُ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْكَلَامِ: وَلَهُمَا. وَهَذَا كَلَامُهُ: "وَقَوْلُهُ: {يُورَثُ كَلَالَةً}؛ الْكَلَالَةُ: مَا خَلَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ (يُرِيدُ: مَنْ لَمْ يُخَلَّفْ وَلَدًا وَلَا وَالِدًا. وَقِيلَ فِي مَعْنَاهَا غَيْرُ ذَلِكَ. ينظر: البيضاوي: ٢، ١٥٦/١٩٩٦ - ١٥٧). وَقَوْلُهُ: {وَلَهُ

أَحُّ أَوْ أُحْتُ، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَهُمَا. وَهَذَا جَائِزٌ ... تَقُولُ فِي الْكَلَامِ: مَنْ كَانَ لَهُ أَحُّ أَوْ أُحْتُ، فَلْيَصِلْهُ، تَذْهَبُ إِلَى الْأَخِ، وَلْيَصِلْهُمَا، تَذْهَبُ إِلَى الْأُخْتِ. وَإِنْ قُلْتَ: فَلْيَصِلْهُمَا، فَذَلِكَ جَائِزٌ" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٥٧/٨ - ٢٥٨).

وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: {لَهُ} عَائِدٌ عَلَى أَحَدِ الْأَسْمَيْنِ عِنْدَ الْأَنْبَارِيِّ، لَا إِلَى الْأَسْمَيْنِ مَعًا؛ "لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَإِنْ كَانَ أَحَدُ هَذَيْنِ يُوْرَثُ كِلَاكُمَا، فَ(لَهُ) يَعُودُ إِلَى مَعْنَى الْكَلَامِ، لَا إِلَيْهِمَا. وَهَذَا؛ لِأَنَّ أَوْ لِأَحَدِ السَّيِّئَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو قَامَ، وَلَمْ يَقُولُوا: قَامَا" (الأنباري، ١٩٨٠، ٢٤٥/١. وينظر: ٤٣٩/٢).

وَمَنْعَ أَبُو حَيَّانٍ أَيْضًا أَنْ يَأْتِيَ الضَّمِيرُ مُطَابِقًا لِمَا قَبْلَهُ، إِذَا كَانَ الْعَطْفُ بِأَوْ؛ لِأَنَّ أَوْ لِأَحَدِ السَّيِّئَيْنِ (أبو حيان، بلا تاريخ، ١٨٩/٢).

وَقَبِلَ الْبَيْضَاوِيُّ مَبْدَأَ الْاِكْتِفَاءِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ. قَالَ: "أَوْ {امْرَأَةٌ} عَطْفٌ عَلَى {رَجُلٍ}. {وَلَهُ}، أَيْ لِلرَّجُلِ، وَاكْتَفَى بِحُكْمِهِ عَنْ حُكْمِ الْمَرْأَةِ؛ لِدَلَالَةِ الْعَطْفِ عَلَى تَسَارُكِهِمَا فِيهِ" (البضاوي، ١٩٩٦، ١٥٧/٢).

وَمِثْلُ مَا سَبَقَ، مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ بَعْدَ اسْمَيْنِ اكْتَفِيَ بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا عَنْ صَاحِبِهِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} [التوبة: ٣٤]. فَتَأَقَّسَ الْفَرَّاءُ الْعَائِدُ الَّذِي تَعُودُ إِلَيْهِ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ: {وَلَا يُنْفِقُونَهَا}، فَذَكَرَ عِلَّتَيْنِ اعْتَلَّ بِهِمَا لِتَوْجِيدِ الضَّمِيرِ، وَتَأْنِيهِهِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يَأْتِي الضَّمِيرُ مُتْنًى عَائِدًا

عَلَى الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ مَعًا. الْعِلَّةُ الْأُولَى أَنَّهُ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ، وَالْفِضَّةَ هَيَّ الْكُنُوزُ؛ فَكَانَ تَوْجِيدُهَا مِنْ ذَلِكَ، وَالْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ مُبَيَّنَةٌ عَلَى مَبْدَأِ الْاِكْتِفَاءِ، الْاِكْتِفَاءُ بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا مِنْ صَاحِبِهِ. قَالَ: "وَلَمْ يَقُلْ: يُنْفِقُونَهُمَا، فَإِنْ شِئْتَ، وَجَّهْتَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ إِلَى الْكُنُوزِ، فَكَانَ تَوْجِيدُهَا مِنْ ذَلِكَ. وَإِنْ شِئْتَ، اكْتَفَيْتَ بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا مِنْ صَاحِبِهِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٣٤/٨). وَهَاهُنَا سَكَتَ الْفَرَّاءُ، وَلَمْ يُعَيِّنِ الْمُكْتَفَى بِهِ، هَلْ هُوَ الذَّهَبُ، أَوْ الْفِضَّةُ؟ وَكِلَاهُمَا مُحْتَمَلٌ صَحِيحٌ.

وَوَجْهُ الْاِكْتِفَاءِ هَاهُنَا أَنَّ لَزِمَ الذَّهَبِ هُوَ الْكَنْزُ، أَوْ الْإِنْفَاقُ، وَلَزِمَ الْفِضَّةِ هُوَ الْكَنْزُ، أَوْ الْإِنْفَاقُ أَيْضًا، فَلَمَّا اتَّفَقَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، اكْتَفِيَ بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا مِنْ صَاحِبِهِ. وَقَدْ أَلَمَعَ الْفَرَّاءُ نَفْسَهُ إِلَى ذَلِكَ إِذْ قَالَ: "وَذَلِكَ لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى يُكْتَفَى بِذِكْرِ الْوَاحِدِ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٣٤/٨). وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَحَدَ الرَّائِيَيْنِ اللَّذَيْنِ جَاءَا عَنْ الْفَرَّاءِ؛ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى أَحَدِهِمَا؛ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ، وَاسْتَبْدَلَ بِمُصْطَلَحِ الْاِكْتِفَاءِ مُصْطَلَحَ اسْتِغْنَاءٍ، وَذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، إِذَا أَشْرَكُوا بَيْنَ اثْنَيْنِ، قَصَرُوا، فَحَبَّرُوا عَنْ أَحَدِهِمَا اسْتِغْنَاءً، بِذَلِكَ وَتَخْفِيفًا؛ لِمَعْرِفَةِ السَّامِعِ بَأَنَّ الْآخَرَ قَدْ شَارَكَهُ، وَدَخَلَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ" (أبو عبيدة، بلا تاريخ، ٢٥٧/٨).

وَوَقَّفَ الرَّجَّاجُ (الزجاج، ١٩٩٤، ٤٤٥/٢) عَلَى الْآيَةِ، وَتَأَقَّسَ لِمَ لَمْ يَقُلْ: وَلَا يُنْفِقُونَهُمَا؟ فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ

أَقُولُ، هِيَ:

- أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ تَحْتَهُمَا أَنْوَاعًا، فَرُوعِي الْمَعْنَى، أَوْ لِأَنَّهُمَا مُحْتَوِيَانِ عَلَى جَمْعِ الذَّنُورِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

- أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَحْمُولًا عَلَى الْأَمْوَالِ، فَيَكُونُ

الْمَعْنَى: وَلَا يُنْفِقُونَ الْأَمْوَالَ.

- أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْفِضَّةِ، وَحُذِفَ الذَّهَبُ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْقِصَّةِ. وَالْمَعْنَى: وَالَّذِينَ يَكْتَبِرُونَ الذَّهَبَ وَلَا يُنْفِقُونَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَمِثْلُهُ يَقُولُ الشَّاعِرُ (الْبَيْتُ لِقَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ فِي مُلَحَقَاتِ دِيَوَانِهِ. ينظر: ابن الخطيم، ١٩٦٢، ص ٢٣٩):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُحْتَلِفٌ
يُرِيدُ: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، فَحَذَفَ

- أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى أَحَدِهِمَا (أَبُو حِيَان، بَلَا تَارِيخ، ٣٦/٥).

وَأَصْلُ السُّيُوطِيِّ لِمَسْأَلَةِ عَائِدِ الضَّمِيرِ

أَنْ يَتَقَدَّمَ مُقَسَّرٌ لَصَمِيرِ الْعَائِبِ؛ لِيُعْلَمَ الْمَعْنَى بِالضَّمِيرِ عِنْدَ ذِكْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ هَذَا الْمُقَسَّرِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ جُرُؤُهُ، وَسَاقُ الْآيَةِ شَاهِدًا عَلَى ذَلِكَ، وَجَعَلَ الضَّمِيرَ عَائِدًا عَلَى الْمَكْنُوزَاتِ الَّتِي بَعْضُهَا الذَّهَبُ، أَوْ الْفِضَّةُ (السيوطي، ١٩٧٩، ٢٢٦/١ وما بعدها)، فَذَكَرَ أَنَّ الْأَصْلَ

أَفْقَالَهُ عَنِ الضَّمِيرِ فِي الْآيَةِ، وَزَادَ قَوْلًا رَابِعًا هُوَ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةَ مَعْطُوفٌ عَلَى الذَّهَبِ، وَالتَّقْدِيرُ: يُنْفِقُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ.

وَمِنْ ذَلِكَ بَيِّنَاتٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ مِنْ أَقْوَالٍ يَحْتَمِلُهُ النَّصُّ الْقُرْآنِيُّ، وَلَا يَتَعَارَضُ مَعَهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، مِمَّا جَاءَ فِي لَعْنَةِ التَّنْزِيلِ بَعْدَ اسْمَيْنِ كُنِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا اكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ عَنْ ذِكْرِ صَاحِبِهِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) [التوبة: ٦٢]. فَقَدْ نَاقَشَ

الْقَرَاءَ عَوْدَ الضَّمِيرِ فِي الْآيَةِ مُفْرَدًا غَيْرَ مُتَّيٍّ، وَأَنَّهُ قَالَ:

• أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الذَّهَبِ.

• أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْفِضَّةِ.

{يُرْضُوهُ}، وَلَمْ يَقُلْ: يُرْضُوهُمَا، وَذَكَرَ وَجْهَيْنِ لِهَذَا الْإِفْرَادِ؛
الْأَوَّلُ يَرْتَدُّ إِلَى مَبْدَأِ الْاِكْتِفَاءِ، الْاِكْتِفَاءُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ.
وَتَبَعَ الْأَنْبَارِيُّ الْفَرَاءَ فِي هَذَا الرَّأْيِ، وَذَكَرَ أَنَّ مِنْ عَادَةِ
الْعَرَبِ "أَنْ يُخَيَّرُوا عَنْ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، وَهُوَ لَهُمَا" (الأنباري،
١٩٨٠، ٢٨٦/١ - ٢٨٧).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِمَّا ذَكَرَ الْفَرَاءُ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ
الرَّسُولُ، وَالْمَعْنَى لَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّ اللَّهَ، جَلَّ
وَعَلَا، ذُكِرَ هَاهُنَا لِتَعْظِيمِهِ. وَهَذَا كَلَامُهُ مُعَقَّباً عَلَى الْآيَةِ:
"إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ مِنْ ذَلِكَ: مِمَّا اكْتَفَى بِبَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ،
وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ اللَّهَ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ذِكْرَ
لِتَعْظِيمِهِ، وَالْمَعْنَى لِلرَّسُولِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ...
أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ تَقُولُ لِعَبْدِكَ: قَدْ أَغْتَفَكَ اللَّهُ، وَأَغْتَفْتُكَ،
فَبَدَأْتَ بِاللَّهِ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، تَفْوِضاً إِلَيْهِ، وَتَعْظِيماً لَهُ،
وَإِنَّمَا يَقْصِدُ قَصْدَ نَفْسِهِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٣٤/٨. وينظر:
٤٤٥/١).

وَوَجْهُ الْاِكْتِفَاءِ هَاهُنَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْوَاجِبُ أَنَّ
يُطَاعَ أَمْرُ اللَّهِ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَمْرُ رَسُولِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ؛ لِيَكُونَ أَمْرُ الرَّسُولِ تَابِعاً لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَنَّ طَاعَةَ
الرَّسُولِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّ الدِّينَ
يُبَايِعُوكَ} إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ {الفتح: ١٠}، وَأَنْهُمَا مُتَّفِقَانِ فِي
هَذَا الْمَعْنَى؛ لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، اكْتَفَى بِأَنْ أَعَادَ الصِّمِيرَ
عَلَى أَحَدِهِمَا، وَالْمَعْنَى لَهُمَا مَعاً.

وَوَقَّفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْآيَةِ. فَمَذْهَبُ
سَيِّبَوَيْهِ (سبويه، ١٩٧٧، ٧٤/١ وما بعدها)، وَفَقَ مَا نَقَلَ
عَنْهُ النَّحَّاسُ، أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، وَرَسُولُهُ
أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، ثُمَّ حَذَفَ. يُرِيدُ أَنَّ الصِّمِيرَ لِلرَّسُولِ، وَأَنَّ
أَحَقَّ حَبْرَ عَنْهُ، وَحَبَرَ لَفْظَ الْجَلَالَةِ؛ اللَّهُ مَحْدُوفٌ (وينظر:
العكبري: ١٩٩٥، ٢١٣/٨، وابن الحاجب: ١٩٨٩، ٧٢٦/٢ -
٧٢٨). وَنُقِلَ عَنِ الْمُبَرِّدِ (النحاس، ١٩٨٨، ٢٢٤/٤) أَنَّ لَا
حَذْفَ فِي الْآيَةِ، وَلَكِنْ فِيهَا تَقْدِيمٌ، وَتَأْخِيرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ
أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، وَرَسُولُهُ. فَالْهَاءُ عَلَى قَوْلِ الْمُبَرِّدِ تَعُودُ إِلَى
لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَيَكُونُ لَفْظُ الْجَلَالَةِ مُبْتَدَأً، وَأَنْ يُرْضُوهُ بَدَلًا
مِنْهُ، وَأَحَقُّ حَبْرُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ مُبْتَدَأً أَوَّلًا،
وَأَنْ يُرْضُوهُ مُبْتَدَأً ثَانِيًا، وَأَحَقُّ حَبْرُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَحَبْرُهُ
حَبْرٌ عَنِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ؛ الْمُبْتَدَأُ الْأَوَّلُ (الأنباري، ١٩٨٠، ٤٠١/٨).

وَنُقِلَ النَّحَّاسُ رَأْيَ الْفَرَاءِ أَيْضاً وَأُبْطِلَ، وَعَدَّ رَأْيَ سَيِّبَوَيْهِ
أَوَّلَى الْآرَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يُلْجَأُ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مَا
دَامَ مَعْنَاهُ صَحِيحاً. وَهُوَ يُبْطَلُ بِذَلِكَ أَيْضاً رَأْيَ الْمُبَرِّدِ
(النحاس، ١٩٨٠، ٢٢٤/٢)، وَلَمْ تَرِدِ الْآيَةُ فِي (الكتاب)، وَلَا
فِي (المقتضب) وَلَا فِي (الكامل في اللغة والأدب). وَقَدْ يَكُونُ
حَمْلُ الْآيَةِ، وَرَدُّهَا إِلَى مَبْدَأِ الْاِكْتِفَاءِ أَقْرَبَ إِلَى رُوحِ اللَّغَةِ؛
لِأَنَّ هَذَا الْمَبْدَأَ يَصِفُ ظَاهِرَ النَّصِّ، وَيَتَّيَّ بِه عَنِ التَّأْوِيلِ،
وَالْتَّقْدِيرِ.

وَتَابَعَ الرَّجَّاحُ سَيِّبَوَيْهِ، فَرَأَى أَنَّ فِي الْآيَةِ حَذْفاً
لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَى الْمَحْدُوفِ، وَوَقَعَ الْحَذْفُ اسْتِخْفَافاً،
وَالْمَعْنَى: وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ."

(الزجاج، ١٩٩٤، ٤٥٨/٢).

الصِّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى الرَّسُولِ، وَدَالَ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ.

وَأَلَمَعَ ابْنُ خَالَوَيْهِ (ابن خالويه، ١٩٧٩، ص ٣٤٣)

وَجَعَلَ الْعُكْبَرِيُّ هَذَا الرَّأْيَ أَقْوَى مِنَ الْأَوَّلِ، إِذْ

إِلَى الْآيَةِ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ مُتَّبِعَانِ، وَعَادَ مِنْ بَعْدِهِمَا

لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ، وَأَنَّهُ أَيْضاً

صِّمِيرٌ، عَادَ: إِذَا عَلِيَهُمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {قَالَ رَجُلَانِ مِنَ

الْأَقْرَبِ إِلَى خَبَرِ الْأَوَّلِ؛ الرَّسُولِ.

الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا} [المائدة: ٢٣] وَإِذَا عَلَى

• أَنَّهُ أَفْرَدَ الصِّمِيرَ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ التَّنْيِيزِ. يُرِيدُ: أَنَّهُ

الْأَهْمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا}

لَمَّا كَانَ ذِكْرُ الرَّسُولِ مُقْتَرِناً بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، مُصَاحِباً

[الجمعة: ١١]، وَإِذَا عَلَى الْأَقْرَبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَاسْتَعِينُوا

لَهُ، صَارَا بِمَنْزِلَةِ الْمُفْرَدِ، فَعَبَّرَ بِالْمُفْرَدِ.

بِالصُّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ}

• أَنَّ الصِّمِيرَ لِلرَّسُولِ، وَجُمْلُهُ: وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ

[البقرة: ٤٥]، وَإِذَا عَلَى الْأَشْرَفِ، وَاسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ مَوْضِعَ

"خَبَرٌ عَنْ اسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ" (ابن هشام، ١٩٨٢،

المُباحِثَةِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ}

ص ٤٢).

[التوبة: ٦٢]. وَإِذَا كَانَ عَوْدُ الصِّمِيرِ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ، وَفِي آيَةِ

وَمِثْلُ السَّابِقِ أَيْضاً مِمَّا وَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ بَعْدَ

التَّبَقُّرَةِ وَاضِحًا، وَإِنْ لَمْ يُعْبَثْهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ عَيَّنَهُ فِي

اسْمَيْنِ وَكُنِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا اكْتِفَاءً بِذِكْرِ الْآخَرِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى:

آيَةِ الْجُمُعَةِ حِينَ قَالَ: "لِأَنَّ التَّجَارَةَ كَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ"،

{هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ}

وَتَرَكَ تَعْيِينَهُ فِي آيَةِ التَّوْبَةِ، وَيُرِيدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِالْأَشْرَفِ

[يونس: ٥].

لَفْظَ الْجَلَالَةِ.

نَاقَشَ الْفَرَاءُ إِذْ وَقَفَ عَلَى الْآيَةِ أَنْ قَالَ: وَقَدَرَهُ

وَنَاقَشَ الْعُكْبَرِيُّ (العكبري، ١٩٦٩، ١٧/٢)

يُفْرَادِ الصِّمِيرِ، وَلَمْ يَقُلْ: وَقَدَرَهُمَا بِتَنْيِيزِهِ إِذْ سَبَقَ

الِشْكَالَ فِي الْآيَةِ، وَخُلَاصَةُ نِقَاشِهِ الْآتِي:

بِاسْمَيْنِ؛ الشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ، وَأَجَارَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلَ

• أَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ أَحَقُّ، وَأَنَّ الرَّسُولَ مُبْتَدَأٌ

أَنْ يَكُونَ الصِّمِيرُ عَائِداً عَلَى الْقَمَرِ وَحْدَهُ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ

ثَانٍ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ خَبَرِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ. يُرِيدُ أَنَّ

الْمَنَازِلَ لِلْقَمَرِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ بِهِ تُعْلَمُ الشُّهُورُ، وَالثَّانِي أَنَّ

الصِّمِيرَ فِي يُرْضَوْهُ عَائِدٌ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، دَلَّ عَلَيْهِ

يَكُونُ تَقْدِيرُ الْمَنَازِلِ "لَهُمَا جَمِيعاً، فَانْكَفَيْ بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا

خَبَرِ الْأَوَّلِ.

مِنْ صَاحِبِهِ، كَمَا قَالَ السَّاعِرُ (الْبَيْتُ لِابْنِ أَحْمَرَ فِي: عمرو

• وَنَقَلَ عَنْ سَبِيحِيهِ (سبويه، ١٩٧٧، ٧٤/١ وما بعدها)

بن أحمر، بلا تاريخ، ص ١٨٧. وينظر الشاهد في: السرياني

أَنَّ أَحَقَّ خَبَرِ الرَّسُولِ، وَخَبَرِ الْأَوَّلِ مَحْذُوفٌ. يُرِيدُ أَنَّ

١٩٧٩، ٢٤٩/١):

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي

يَرِدُ عَلَى تَعْلِيلِهِ شَيْئًا. ينظر: أبو حيان، بلا تاريخ، ٢٨٤/٦.

بَرِيئًا وَمِنْ جَوْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

وَمِمَّا يُمَاتِلُ مَا سَبَقَ كَذَلِكَ مِمَّا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ

وَتَابَعَ الرَّجَّاجُ (الزجاج، ١٩٩٤، ٧/٣)، وَالتَّحَّاسُ

بَعْدَ اسْمَيْنِ كُنِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا اكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ عَنْ صَاحِبِهِ؛

(النحاس، ١٩٨٨، ٢٤٥/٢)، وَالزَّمْخَشَرِيُّ (الزمخشري، ١٩٧٢،

قَوْلُهُ تَعَالَى: {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ} [ق: ١٧].

٢٢٥/٢) الْفَرَاءُ فِي قَوْلِهِ الْأَوَّلِ، وَذَكَرَ الرَّجَّاجُ، وَالتَّحَّاسُ رَأْيًا

فَقَدْ وَقَفَ الْفَرَاءُ عَلَى الْآيَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ (مَعَانِي

آخَرٍ، وَهُوَ أَنَّ فِي الْآيَةِ حَذْفًا مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ.

الْقُرْآنِ). فَذَكَرَ فِي أَحَدِهِمَا فِي الْآيَةِ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنَّ {قَعِيدٌ}

وَهَذَا الرَّأْيُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ سِبْوَثِيهِ فِي مِثْلِ هَذَا (سبويه،

فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وَأَنَّهُ يُرِيدُ: فَعُودٌ) (وينظر: ابن منظور: يلا

١٩٧٧، ٧٥/١).

تاريخ، "قعد"، وَنَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ لِسِبْوَثِيهِ؛ وَالْوَجْهَ الثَّانِي

وَمِثْلُ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ بَعْدَ

أَنْ يُجْعَلَ الْقَعِيدُ "وَاحِدًا اكْتَفَى بِهِ مِنْ صَاحِبِهِ ... وَمِثْلُهُ

اسْمَيْنِ كُنِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا اكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ عَنْ صَاحِبِهِ؛ قَوْلُهُ

قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (سبويه، ١٩٧٧، ٧٦/١):

تَعَالَى: {فَلَا يُخْرِجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى} [طه: ١١٧]. فَقَدْ

إِنِّي صَمِئْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى

جَعَلَ الْفَرَاءُ الضَّمِيرَ: لِأَدَمَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، "فَهُوَ

وَأَيُّ وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ".

الْمُخَاطَبُ، وَفِي فِعْلِهِ اكْتِفَاءً مِنْ فِعْلِ الْمَرْأَةِ" (الفراء،

وَفِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ اكْتَفَى الْفَرَاءُ بِذِكْرِ الْوَجْهِ

١٩٨٠، ١٩٣/٢).

الثَّانِي. قَالَ فِي الْآيَةِ: "اكْتَفَى بِالْقَعِيدِ مِنْ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ

وَكَذَلِكَ جَعَلَ التَّحَّاسُ الضَّمِيرَ لِأَدَمَ، وَأَنَّهُ هُوَ

الْمَعْنَى مَعْرُوفٌ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٩٣/٢).

الْمُخَاطَبُ وَالْمَقْصُودُ (النحاس، ١٩٨٨، ٥٨/٣)، لَكِنَّهُ لَمْ

وَوَهِمَ مُحَسِّي الْكِتَابِ إِذْ فَسَّرَ عِبَارَةَ الْاكْتِفَاءِ

يُرِيدُهُ إِلَى مَبْدَأِ الْاكْتِفَاءِ. وَوَقَفَ الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى الْآيَةِ وَتَوْجِيدِ

عِنْدَ الْفَرَاءِ بِالْحَذْفِ، حِينَ حَسَى كَلِمَةً اكْتَفَى، وَقَالَ فِي

الضَّمِيرِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ أَسْنَدَ إِلَى أَدَمَ وَحْدَهُ فِعْلَ الشَّقَاءِ دُونَ

حَاشِيَتِهِ: "وَالْأَصْلُ: عَنِ الْيَمِينِ قَعِيدٌ، وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ،

حَوَاءَ بَعْدَ أَنْ اشْتَرَكَا فِي الْخُرُوجِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُخَاطَبُ، وَلَئِنْ

فَحَذَفَ أَحَدَهُمَا". وَهَذَا خِلَافَ مَقْصِدِ الْفَرَاءِ، فَالْحَذْفُ

فِي ضَمَنِ شَقَاءِ الرَّجُلِ، وَهُوَ قِيمٌ أَهْلِهِ، شَقَاءُ أَهْلِهِ، وَفِي

قَوْلٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ عَنِ الْاكْتِفَاءِ.

سَعَادَتِهِ سَعَادَتُهَا، فَاخْتَصَرَ الْكَلَامَ بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ دُونَ حَوَاءَ،

وَوَافَقَ الْأَخْفَشُ الْفَرَاءَ فِي قَوْلِهِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ

وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا مُحَافَظَةً عَلَى الْفَاصِلَةِ (الزمخشري، ١٩٧٢،

{قَعِيدٌ} مُفْرَدٌ بِمَعْنَى الْجَمْعِ (الأخفش، ١٩٨١، ٢٣٩/١).

٥٥٥-٥٥٦. وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ كَلَامَ الزَّمْخَشَرِيِّ بِرُمَّتِهِ، وَلَمْ

وَنَقَلَ التَّحَّاسُ (النحاس، ١٩٨٨، ٢٢٤/٤)، إِضَافَةً إِلَى رَأْيِي

الْفَرَاءِ الْأَوَّلِ وَرَأَى الْأَخْفَشَ (ينظر: الأخفش، ١٩٨٢، ٢٣٩/١) مَعْنَى مُعَيَّنٌ. وَمِنْ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الْمُرتَبِطَةُ، لَا جَرْمَ، يَفْعَلُ لِلشَّرْطِ وَجَوَابٍ، وَمِنْهَا كَيْفَ الْمُحْتَاجَةُ إِلَى مَعْنَى يُسْتَفْهَمُ عَنْهُ بِهَا، وَمِنْهَا لَا النَّافِيَةُ الْمُهِمَلَةُ الْمُحْتَاجَةُ إِلَى تَكَرَّرٍ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي. وَثَلَاثُ الْأَدَوَاتِ الْمَشَارُ إِلَيْهَا وَقَعَتْ فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ خَارِجَةً فِي ظَاهِرِهِ عَنْ قَاعِدَتِهَا الْمُعْتَارِيَّةِ، أَوْ بَدَتْ لَدَى الْفَرَاءِ هَكَذَا، فَوَقَفَ عَلَى نُصُوصِهَا، وَاعْتَلَّ لِذَلِكَ مُعْتَمِدًا عَلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ فِي تَحْرِيجِ هَذِهِ النُّصُوصِ.

أ- تَكَرَّرُ أَدَايَ شَرْطٍ:

ظَهَرَ مَلْمَحُ الْاِكْتِفَاءِ لَدَى الْفَرَاءِ فِي بَابِ الشَّرْطِ، إِذَا اجْتَمَعَ فِي النَّصِّ أَدَاةَا شَرْطٍ، وَأَنَّ كُلَّ أَدَاةٍ تَحْتَاجُ جَوَابًا، وَتَبَدَّى فِي ظَاهِرِ النَّصِّ جَوَابٌ وَاحِدٌ، وَفَتْنِيذٌ جَعَلَ الْفَرَاءُ هَذَا الظَّاهِرَ كَافِيًا لِلْأَدَاتَيْنِ جَمِيعًا، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ} [البقرة: ٨٩]. فَقَدْ عَدَّ الْفَرَاءُ قَوْلَهُ: {كَفَرُوا بِهِ} كَافِيًا مِنْ جَوَابٍ لَمَّا فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلَهُ تَعَالَى: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [البقرة: ٣٨]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى} [طه: ١٢٣]، فَعَدَّ قَوْلَهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}، وَقَوْلَهُ فِي سُورَةِ طه: {فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى}؛ جَوَابًا لِلْأَدَاتَيْنِ:

الْفَرَاءِ الْأَوَّلِ وَرَأَى الْأَخْفَشَ (ينظر: الأخفش، ١٩٨٢، ٢٣٩/١) مَعْنَى مُعَيَّنٌ. وَمِنْ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الْمُرتَبِطَةُ، لَا جَرْمَ، يَفْعَلُ لِلشَّرْطِ وَجَوَابٍ، وَمِنْهَا كَيْفَ الْمُحْتَاجَةُ إِلَى مَعْنَى يُسْتَفْهَمُ عَنْهُ بِهَا، وَمِنْهَا لَا النَّافِيَةُ الْمُهِمَلَةُ الْمُحْتَاجَةُ إِلَى تَكَرَّرٍ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي. وَثَلَاثُ الْأَدَوَاتِ الْمَشَارُ إِلَيْهَا وَقَعَتْ فِي النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ خَارِجَةً فِي ظَاهِرِهِ عَنْ قَاعِدَتِهَا الْمُعْتَارِيَّةِ، أَوْ بَدَتْ لَدَى الْفَرَاءِ هَكَذَا، فَوَقَفَ عَلَى نُصُوصِهَا، وَاعْتَلَّ لِذَلِكَ مُعْتَمِدًا عَلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ فِي تَحْرِيجِ هَذِهِ النُّصُوصِ.

الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ" (الأنباري، ١٩٨٠، ٣٨٥/٢).

أَنَّ الْمُبَرِّدَ رَأَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ لَا تَقْدِيرٌ، وَلَا تَأْخِيرٌ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ: عَنْ الْيَمِينِ قَعِيدٌ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ وَعَنِ السَّمَالِ. وَحَسَنَ النَّحَاسُ هَذَا الرَّأْيَ. وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ} [التوبة: ٦٢].

وَزَادَ ابْنُ مَنْظُورٍ عَلَى مَا سَقَى أَنَّ يَكُونُ {قَعِيدٌ} لِلْوَاحِدِ، وَالْأَثْنَيْنِ، وَالْجَمْعِ، وَالْمَذْكَرِ، وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَنَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ لِلنَّحْوِيِّينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَمَّى مَنْ هُمْ هَؤُلَاءِ النَّحْوِيُّونَ، إِذْ قَالَ: "وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ: مَعْنَاهُ عَنِ الْيَمِينِ قَعِيدٌ، وَعَنِ السَّمَالِ قَعِيدٌ، فَاكْتَفَى بِذِكْرِ الْوَاحِدِ عَنْ صَاحِبِهِ" (ابن منظور، بلا تاريخ، "قعد").

٢. تَكَرَّرُ الْأَدَاةُ:

تُذَكَّرُ الْأَدَاةُ فِي النَّصِّ. وَوَقَفَ الْقَاعِدَةُ الْمُعْتَارِيَّةُ، يَرْتَبِطُ بِهَا أَشْيَاءٌ لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهَا فِيهِ، أَوْ يُرَادُ مِنْ ذِكْرِهَا

إِنْ وَمَنْ كَافِيَاً لَهُمَا جَمِيعاً. مُكْتَشِفٌ؛ ذَلِكَ أَنَّ آدَاةَ الشَّرْطِ يَلْزِمُهَا أَمْرَانِ؛ فَعُلَ الشَّرْطُ،

وَجَوَابُهُ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ آدَاتَا شَرْطٍ فِي نَصِّ مُعَيَّنٍ، ظَاهِرُهُ يُظْهِرُ جَوَاباً وَاحِداً لَهُمَا عِنْدَ عَمَدِ الْفَرَاءِ إِلَى الْقَوْلِ بِعِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ فِرَاراً مِنْ عَسْفٍ قَدْ يُوَدِّي إِلَى تَقْدِيرِ أَمْرٍ غَيْرِ مُحْتَمَلٍ. وَأُظْهِرُ أَنَّ هَذِهِ هِيَ التَّكْتَةُ اللَّطِيفَةُ الَّتِي ابْتِغَاهَا الْفَرَاءُ إِذْ جَعَلَ الْأَدَاتَيْنِ مُكْتَفِيَتَيْنِ بِجَوَابٍ وَاحِدٍ.

وَفِي ظَنِّي أَنَّ الْأَخَذَ بِمَا قَالَهُ الْفَرَاءُ، وَعَدَّ الْأَدَاتَيْنِ جَمِيعاً قَدْ أُجِيبَتْمَا بِجَوَابٍ وَاحِدٍ، هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى رُوحِ اللَّغَةِ، وَأَنَّ اللَّيْ يَعْينُ ذَلِكَ أَمْرَانِ؛ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَنْ عَدَّ جَوَابَ (وَلَمَّا) مَحذُوفاً قَدَرَهُ بِنَحْوِ: كَذَّبُوا بِهِ، وَاسْتَهَانُوا بِمَجِيئِهِ، وَأَنْكُرُوهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهِيَ مَعَانٍ يَتَضَمَّنُهَا {كَفَرُوا بِهِ} الَّذِي جَعَلَهُ الْفَرَاءُ جَوَاباً وَاحِداً لِلأَدَاتَيْنِ، وَثَانِيهِمَا أَنَّ تَكُونُ (فَلَمَّا) تَوْكِيداً لِلأُولَى، كَزُرْتُ لَطُولِ الْكَلَامِ (الأنباري، ١٩٨٠، ١٠٤/١)، وَتَكَرَّرُهَا يَجْعَلُهَا لَيْسَتْ مُحْتَاجَةً إِلَى جَوَابٍ

(العكبري، بلا تاريخ، ٩٠/١).

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِجَوَابِ الشَّرْطِ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّ يَأْتِي فِعْلاً خَبَرِيّاً مُتَصَرِّفاً، وَإِلَّا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ، أَوْ يَأْذِي الْفُجَائِيَّةِ (البركلي، ٢٠١٢، ص ٣٢٧). وَلَمَّا وَقَفَ الْفَرَاءُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَّسَّهُمْ إِذَا لَهُمْ مُكْرٌ فِي آيَاتِنَا} [يونس: ٢١]، ذَكَرَ أَنَّ جَوَابَ إِذَا الْأُولَى قَوْلُهُ: {إِذَا لَهُمْ مُكْرٌ فِي آيَاتِنَا}، وَاعْتَلَّ لِذَلِكَ بِأَنَّ: "الْعَرَبَ تَجْعَلُ (إِذَا) تَكْفِي مِنْ فَعَلْتُ وَفَعَلُوا. وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ ذَلِكَ: اِكْتَفِيَ بِ (إِذَا) مِنْ (فَعَلُوا)، وَلَوْ قِيلَ: مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ

قَالَ الْفَرَاءُ إِذْ تَأَمَّلَ يُعَيِّنُ جَوَاباً لِأَدَاتِي الشَّرْطِ؛ لَمَّا وَلَمَّا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ} [البقرة: ٨٩]: "وَقَوْلُهُ: {فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ}، وَقَبْلَهَا {وَلَمَّا}، وَلَيْسَ لِلأُولَى جَوَابٌ، فَإِنَّ الْأُولَى صَارَ جَوَابُهَا كَأَنَّهُ فِي الْفَاءِ الَّتِي فِي الثَّانِيَةِ، وَصَارَتْ {كَفَرُوا بِهِ} كَافِيَةً مِنْ جَوَابَيْهِمَا جَمِيعاً. ... وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: {فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هَذِي فَمَنِ اتَّبَعَ هَذِي}، فِي الْبَقَرَةِ، {فَمَنِ اتَّبَعَ هَذِي} فِي «طه»، اِكْتَفِيَ بِجَوَابٍ وَاحِدٍ لَهُمَا جَمِيعاً: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} فِي الْبَقَرَةِ: {فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى} فِي طه، وَصَارَتْ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: {فَمَنِ اتَّبَعَ} كَأَنَّهَا جَوَابٌ لِرِ {فَإِذَا} (الفراء، ١٩٨٠، ٥٩/١).

وَوَقَفَ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مِثْلِ مَا سَبَقَ. فَقَدْ رَأَى الْأَخْفَشُ أَنَّ جَوَابَ (وَلَمَّا) مَحذُوفٌ لِكُونِ مَعْنَاهُ مَعْرُوفاً (الأخفش، ١٩٨١، ٣١٩/١)، وَكَذَا الرَّمَحْسَرِيُّ (الزمخشري، ١٩٧٢، ١٢٦/١)، وَالْعُكْبَرِيُّ (العكبري، بلا تاريخ، ٩١/١)، وَابْنُ هِشَامٍ (ابن هشام، ١٩٨٢، ص ٢٢١). وَيَنْظُرُ: الْأَنْبَارِيُّ (١٩٨٠، ١٠٤/١)، وَقَدَّرُوهُ بِنَحْوِ: كَذَّبُوا بِهِ، وَاسْتَهَانُوا بِمَجِيئِهِ، وَأَنْكُرُوهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. أَمَّا جَوَابُ (فَلَمَّا) عِنْدَهُمْ، فَهُوَ ظَاهِرٌ، وَهُوَ {كَفَرُوا بِهِ}.

وَوَجْهُ الْاِكْتِفَاءِ الَّذِي أَلَمَعَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ بِإِذْ

مَسْتَهُمْ مَكْرُوا، كَانَ صَوَابًا" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٥٩/١).

سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ؛ وَأَنَّ الْفَاءَ إِذَا

وَوَجْهُ الْاِكْتِفَاءِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ أَنَّ جَوَابَ

اجْتَمَعَتْ مَعَ (إِذَا)، تَعَاوَنَّا عَلَى وَصْلِ الْجَزَاءِ بِالشَّرْطِ،

الشَّرْطُ يَقَعُ فِعْلًا، أَوْ مُصَدَّرًا بِ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ (أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ،

فَيَتَأَكَّدُ (الزمخشري، ١٩٧٢، ٥٨٤/٢).

كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ)، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُصَدَّرًا بِ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ،

وَأَشَارَ الْبَرْكَلِيُّ إِلَى أَنَّ إِذَا الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ تَقَعُ فِي

اِكْتِفَائِي بِهَا مِنْ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ (وَقَالَ ابْنُ

جَوَابِ الشَّرْطِ مَعَ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ مَوْقَعِ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا

هِسَامٌ: "إِذَا الْفُجَائِيَّةُ لَا يَلِيهَا الْفِعْلُ" (ابن هشام، ١٩٨٢،

يُنْبِئُ عَنْ حُدُوثِ أَمْرٍ بَعْدَ أَمْرٍ، فَيَبْهِنُ مَعْنَى الْفَاءِ التَّعْقِيبِيَّةِ

ص ٥٨٧).

(البركلي، ٢٠١٢، ص ٣٢٧).

ب - تَكَرَّرُ كَيْفَ:

وَنَقَلَ الرَّجَّاحُ فَحَوَى كَلَامَ الْفَرَّاءِ، وَزَادَهُ إِضَاحًا

قَوْلُهُ تَعَالَى: {كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ

إِذْ قَالَ (الزجاج، ١٩٩٤، ١٢/٣) مُعَلِّقًا عَلَى الْآيَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى:

وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا

{إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا}: "جَوَابُ الْجَزَاءِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: {وَإِذَا

اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ * كَيْفَ

أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ

وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا تَرْجُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ

أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} [الروم: ٣٦]، الْمَعْنَى: وَإِنْ

بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْفُرْهُمْ فَاسْقُونُ} [التوبة: ٧-٨].

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ، فَتَطُوا، وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً، مَكْرُوا. فَإِذَا

تَنَبَّؤُا عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ كَمَا يَتَوَبُّ الْفِعْلُ".

وَأَكْتَفَى الزَّمْخَشَرِيُّ (الزمخشري، ١٩٧٢، ٢٣٧/٢)،

الْأَوَّلَى قَدْ جَاءَ بَعْدَهَا لِازِمَتِهَا، وَهُوَ فِعْلُهَا الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ،

وَالْعُكْبَرِيُّ (العكبري، ١٩٦٩، ٢٦/٢) تَعْلِيلًا عَلَى الْآيَةِ بِأَنْ

وَأَنَّ الثَّانِيَةَ قَدْ خَلَّتْ مِنْهُ، وَوَقَعَتْ بِلا لِازِمِ مُسْتَفْهَمِ عَنْهُ،

ذَكَرَا أَنَّ إِذَا الثَّانِيَةَ لِلْمُفَاجَأَةِ، وَهِيَ جَوَابُ إِذَا الْأَوَّلَى، وَلَمْ

فَبَدَأَ أَنَّ الْاِسْتِفْهَامَ ثَانِيَةً لَمْ يَقَعْ عَلَى شَيْءٍ.

يُفْصَحُ إِنْ كَانَتْ كَافِيَةً مِنَ الْفِعْلِ، أَوْ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ سَادَّةً

فَاتَّكَأَ الْفَرَّاءُ هَاهُنَا عَلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ، لِيَعْتَلَّ

مَسَدَّهَا. وَقَدْ نَاقَسَ الزَّمْخَشَرِيُّ اسْتِعْمَالَ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ

لِهَذَا التَّرْكِيبِ، فَأَتَبَّأَ أَنَّهُ إِنَّمَا "اِكْتَفَى بِكَيْفَ، وَلَا فِعْلَ مَعَهَا؛

فِي مَوْضِعٍ لَاحِقٍ فِي (الكَشَافِ) إِذْ وَقَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهَا قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: {كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ

{وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا}

عَهْدٌ، وَإِذَا أُعِيدَ الْحَرْفُ، وَقَدْ مَضَى مَعْنَاهُ، اسْتَبَارُوا

[الأنبياء: ٩٧]، فَذَكَرَ أَنَّ إِذَا فِي الْآيَةِ هِيَ الْمُفَاجَأَةُ، وَأَنَّهَا تَقَعُ

حَذَفَ الْفِعْلُ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٢٤/١ - ٤٢٥).

فِي الْمَجَازَةِ سَادَّةً مَسَدَّ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِنْ تُصِيبُهُمْ

وَوَجْهُ الْاِكْتِفَاءِ فِي عِبَارَةِ الْفَرَّاءِ أَنَّ آدَاءَ الْاِسْتِفْهَامِ

يُزْمَعُهَا مُسْتَقْفَهُمْ عَنْهُ، فَلَمَّا حَلَّتْ كَيْفَ الثَّانِيَةِ مِنْ هَذَا
الْلازِمِ، اكْتَفِيَ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ هُوَ هُوَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.
وَأَشَارَ الرَّجَاجُ إِلَى أَنَّهُ حُذِفَ مَعَ كَيْفَ الثَّانِيَةِ
جُمْلَةً: يَكُونُ لَهُمْ عَهْدٌ؛ لِكَوْنِهِ ذِكْرٌ مِنْ قَبْلُ مِنْ دُونِ أَنْ
يَذْكُرَ الْفَرَاءَ، أَوْ يَتَّكِيَ عَلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ (الزجاج، ١٩٩٤،
٤٣٣/٢)، كَمَا ارْتِضَاهُ أَيْضاً الرَّمَحْسَرِيُّ مِنْ دُونِ أَنْ يُشِيرَ
أَيْضاً إِلَى الْفَرَاءِ، وَلَا إِلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ، وَخَلَصَ إِلَى أَنَّ
"كَيْفَ تَكَرَّرَ لِاسْتِغْنَاءِ ثَبَاتِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْعَهْدِ، وَحُذِفَ
الْفِعْلُ؛ لِكَوْنِهِ مَعْلُوماً (الزمخشري، ١٩٧٢، ١٧٦/٢).
وَكَذَا فَعَلَ أَبُو حَيَّانَ، وَخَلَصَ إِلَى أَنَّ كَيْفَ الثَّانِيَةِ
تَأْكِيدٌ لِنَفْيِ ثَبَاتِهِمْ عَلَى الْعَهْدِ، وَأَنَّ الْفِعْلَ الْمَحْذُوفَ
بَعْدَهَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ أَقْرَبِ مَذْكُورٍ لَهَا، وَأَنَّهُ حُذِفَ
لِلْعِلْمِ بِهِ فِي كَيْفِ السَّابِقَةِ، وَأَشَارَ أَبُو حَيَّانَ، كَمَا فَعَلَ
الْفَرَاءُ، إِلَى أَنَّ حُذْفَ الْفِعْلِ بَعْدَ كَيْفٍ ثَابِتٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ
لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ (أبو حيان، بلا تاريخ، ١٣/٥).
وَإِذَا كَانَ أَنْفُو الذِّكْرِ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ قَدْ قَدَّرُوا
الْفِعْلَ الْمَحْذُوفَ بَعْدَ كَيْفِ الثَّانِيَةِ مِنْ جِنْسِ مَا وَقَعَ بَعْدَ
كَيْفِ السَّابِقَةِ، أَوْ قَرِيباً مِنْهُ، فَقَدْ قَدَّرَهُ الْعُكْبَرِيُّ أَيْضاً بـ:
كَيْفَ تَطْمَئِنُّونَ إِلَيْهِمْ (العكبري، ١٩٦٩، ١٢/٢)، وَكَانَ قَبْلَ
الْجَمِيعِ قَدْ قَدَّرَهُ الْأَخْفَشُ: بِكَيْفٍ لَا تَغْلُوتُهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
(الأخفش، ١٩٨١، ٣٢٨/٢).

ج- تَكَرَّرَ (لَا) النَّافِيَةُ الْمُهِمَلَةُ:
وَمِمَّا يَنْصِلُ بِالْأَدَوَاتِ مِمَّا تَعَلَّقَ بِالْاِكْتِفَاءِ أَنَّ
الْأَصْلَ فِي بَعْضِ الْأَدَوَاتِ إِذَا وَقَعَتْ فِي سِيَاقٍ مَخْصُوصٍ أَنَّ
تَكَرَّرَ، لِكَيْنَهَا تُسْتَعْمَلُ غَيْرَ مُكَرَّرَةٍ اِكْتِفَاءً بِالْمُسْتَعْمَلَةِ عَنِ
الْأُخْرَى لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا. وَمِنْ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ (لَا) النَّافِيَةُ
الْمُهِمَلَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي.

فَفِي أَثْنَاءِ وَقُوفِ الْفَرَاءِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَا
اِفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ} [البلد: ١٨] أَشَارَ إِلَى أَنَّ سَبِيلَ (لَا) فِي مِثْلِ
هَذَا السِّيَاقِ وَنَحْوِهِ (ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي أَنَّ (لَا) إِنْ كَانَ
بَعْدَهَا جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ، صَدْرُهَا مَعْرِفَةٌ، أَوْ نَكْرَةٌ، وَلَمْ تَعْمَلْ
فِيهَا، أَوْ فِعْلاً مَاضِياً، وَجَبَ تَكَرُّارُهَا. ابْنُ هِشَامٍ، ١٩٨٢،
ص ٣١٩): أَنَّ تَكَرَّرَ، وَتَعَادَ فِي الْكَلَامِ مَرَّةً أُخْرَى، لِكَيْنَهَا لَمْ
تَكَرَّرْ، وَلَمْ تُعَدَّ ثَانِيَةً اِكْتِفَاءً بِالْأَوَّلَى مِنَ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ آخِرَ
الْكَلَامِ يُدُلُّ عَلَى الْاُخْرَى. قَالَ: وَلَمْ يُضَمَّرْ "إِلَى قَوْلِهِ: {فَلَا
اِفْتَحَمَ} كَلَامٌ آخَرُ فِيهِ (لَا)؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَكْادُ تُفْرِدُ (لَا) فِي
الْكَلَامِ حَتَّى يُعِيدُوهَا عَلَيْهِ فِي كَلَامٍ آخَرَ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ:
{فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى} [القيامة: ٣١]، ...، وَهُوَ مِمَّا كَانَ فِي
آخِرِهِ مَعْنَاهُ، فَاكْتَفِيَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ أُخْرَى. أَلَا تَرَى أَنَّهُ فَسَّرَ
اِفْتِحَامَ الْعَقَبَةِ بِسَيِّئَيْنِ، فَقَالَ: {فَكَ رَقَبَةً * أَوْ إِطْعَامٌ فِي
يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ} [البلد: ١٣ - ١٤]، {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا
وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ} [البلد: ١٧]، فَفَسَّرَهَا
بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، فَكَانَتْ كَانِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ: فَلَا فَعَلَ دَا، وَلَا دَا،
وَلَا دَا" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٦٤/٢).

وَوَجْهُ الْاِكْتِفَاءِ الَّذِي قَصَدَهُ الْفَرَاءُ أَنَّ (لَا) مَعَ

الْمَاضِي ("لَا" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ، فَالْعَالِبُ أَنْ يَكُونَ

مُضَارِعاً، وَتُفِيدُ نَفْيَ الْحَالِ، أَوْ الْاشْتِقْبَالَ. ينظر: المرادي؛ ١٩٨٣، ص ٢٩٦، يَلْزِمُهَا التَّكْرَارُ، فَلَمَّا وَرَدَتْ مَعَهُ مِنْ دُونِ تَكْرَارٍ، اكْتَفِيَ بِالْمَوْجُودَةِ عَنِ الْأُخْرَى لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمُبَرَّدَ (المبرد، بلا تاريخ، ٣٦٠/٤) خَالَفَ سِبْيَوِيَّهَ، وَأَنَّهَا لَا تُفْرَدُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، ثُمَّ قَالَ: "فَأَمَّا الْآيَةُ، فَفِيهَا مَعْنَى التَّكْرَارِ؛ لِأَنَّهُ، جَلَّ وَعَزَّ، بَيَّنَّ مَعْنَى الْعَقْبَةِ بِمَا هُوَ مُكَرَّرٌ" (النحاس، ١٩٨٨، ٢٣٠/٥ - ٢٣١).

وَتَأَمَّلْ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ الْآيَةَ يَعْتَلُونَ لِهَذَا التَّرْكِيبِ. فَذَكَرَ الْأَخْفَشُ (الأخفش، ١٩٨١، ٥٣٨/١)، وَأَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ (لَا) بِمَعْنَى (لَمْ)، وَالْمَعْنَى: فَلَمْ يَفْتَحِمِ الْعَقْبَةَ (أبو عبيدة، بلا تاريخ، ٢٩٩/١).

وَوَقَفَ عَلَى الْآيَةِ الْمُرَادِيُّ (المرادي، ١٩٨٣، ص ٢٩١)، فَذَكَرَ أَنَّ دُخُولَ (لَا) الثَّانِيَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي قَلِيلٌ. يُشِيرُ إِلَى جَوَازِهِ، وَلَكِنَّهُ أَتَبَّأَنَّ الْأَكْثَرَ أَنَّ تَتَكَرَّرَ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى عَدَمِ تَكَرُّرِهَا بِالْآيَةِ، وَيَقُولُ الشَّاعِرُ (الشَّعْرُ

بِلا نِسْبَةٍ فِي: ابن هشام: ١٩٨٢، ص ٣٢٠).

وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ

وَأَيُّ شَيْءٍ مُنْكَرٍ لَا فَعْلَهُ

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُرَادِيُّ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ أُخْرَى فِي الْآيَةِ: الْأَوَّلُ رَأْيُ الزُّمَخْشَرِيِّ (الزمخشري، ١٩٧٢، ٢٥٦/٤)، وَهُوَ أَنَّ (لَا) مُكَرَّرَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْمَعْنَى: فَلَا فَكَّ رَقَبَتَهُ، وَلَا أَطْعَمَ مِسْكِيناً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَفْسِيرُ الْعَقْبَةِ، وَالثَّانِي رَأْيُ الرَّجَّاجِ، وَأَنَّهَا مُكَرَّرَةٌ أَيْضًا فِي الْمَعْنَى، وَأَنَّ قَوْلَهُ: {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا} تَذُلُّ عَلَى مَعْنَى فَلَا افْتَحَمَ الْعَقْبَةَ، وَلَا آمَنَ" (الرجاج، ١٩٩٤، ٣٩٩/٥). يُرِيدُ: أَنَّ قَوْلَهُ: {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا} مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: {فَلَا افْتَحَمَ الْعَقْبَةَ}، وَدَاخِلٌ فِي النَّفْيِ (ابن هشام، ١٩٨٢، ص ٣٢١).

وَنَاقَشَ النَّحَّاسُ الْآيَةَ، وَأَتَبَّأَنَّ أَنَّ سَبِيلَهَا فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّ تَتَكَرَّرَ، وَأَنَّ سِبْيَوِيَّهَ (سبويه، ١٩٧٧، ٥٨/١) أَجَازَ إِفْرَادَهَا مُحْتَجًّا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ

وَرَدَّدَ ابْنُ هِشَامٍ (ابن هشام، ١٩٨٢، ص ٣٢٠)

أَرْبَعَةَ الْأَقْوَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُرَادِيُّ غَيْرَ أَنَّهُ رَدَّ قَوْلَ الرَّجَّاجِ،

فَلَوْ صَحَّ، لَجَازَ: لَا أَكَلُ زَيْدٌ وَشَرِبَ، وَصَعَّفَ الرَّأْيَ الرَّابِعَ،

وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى قُبُولِهِ الرَّائِيْنِ؛ الْأَوَّلُ، وَالثَّالِثُ.

وَيَمَعْنِي آخَرُ أَنْبَاءُ كَلَامِ الْفَرَاءِ بِأَنَّ تَمَّ حَذْفًا

وَفِي ظَنِّي أَنَّ عَدَّ (لَا) فِي الْآيَةِ لِلدُّعَاءِ أَقْرَبُ إِلَى

رُوحِ اللَّغَةِ؛ لِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَبُعْدِهِ عَنِ التَّكْلِيفِ، كَمَا

أَنَّ دُخُولَهَا عَلَى الْمَاضِي بِلَا تَكْرِيرٍ قَلِيلٌ، وَإِنْ كَانَ الرَّجَّاجِيُّ

قَدْ قَبَحَهُ، وَعَدَّ (لَا) فِي الْآيَةِ يَمَعْنِي (لَمْ)، وَقَالَ: "وَقَبِيحٌ

دُخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي؛ لِثَلَا ثُنَايَةِ الدُّعَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ

لَوْ قُلْتَ: لَا قَامَ زَيْدٌ، جَرَتْ كَأَنَّكَ دَعَوْتَ عَلَيْهِ" (الزجاجي،

١٩٨٤، ص ٨). وَوَجْهٌ قُبَحَهَا أَنَّهَا لَتَفِي الْحَالِ، أَوِ اسْتَقْبَالَ،

وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَضَارِعِ.

٣. جَوَابُ فِعْلِ الْأَمْرِ:

وَقَفَّ الْفَرَاءُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {أَضْرِبْ بَعْصَاكَ

الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عِشَاءً} [البقرة: ٦٠]، وَاللَّمَعَ

إِلَى أَنَّهُ لَا جَوَابَ فِي الْآيَةِ ظَاهِرًا مُوقُوفًا عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ؛

{أَضْرِبْ}، وَلَوْ وَجَدَ، لَكَانَ الْجَوَابُ: فَضَرَبَ، فَانْفَجَرَتْ،

فَلَمَّا لَمْ يُوجَدْ: فَضَرَبَ، وَأَنَّ الانْفِجَارَ؛ {فَانْفَجَرَتْ}، لَا

يَتَوَلَّدُ عَنِ الْأَمْرِ؛ لَجَأَ الْفَرَاءُ إِلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ، فَذَكَرَ أَنَّ

{فَانْفَجَرَتْ} قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْجَوَابِ، وَكَفَى عَنْهُ. وَهَذَا

كَلَامُهُ فِي الْآيَةِ: "مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَضَرَبَ، فَانْفَجَرَتْ،

فَعَرِفَ بِقَوْلِهِ: {فَانْفَجَرَتْ} أَنَّهُ قَدْ ضَرَبَ، فَاكْتَفِيَ بِالْجَوَابِ؛

لِأَنَّهُ قَدْ آدَى عَنِ الْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: {أَنْ أَضْرِبَ بَعْصَاكَ

الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ} [الشعراء: ٦٣]. وَمِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ أَنَّ تَقُولَ:

أَنَا الَّذِي أَمَرْتُكَ بِالتَّجَارَةِ، فَاكْتَسَبْتَ الْأَمْوَالَ، فَالْمَعْنَى

فَتَجَرْتُ، فَاكْتَسَبْتُ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٠/٨).

وَيَمَعْنِي آخَرُ أَنْبَاءُ كَلَامِ الْفَرَاءِ بِأَنَّ تَمَّ حَذْفًا

فِي الْآيَةِ يَتِمُّثَلُ بِحَذْفِ الْفَاءِ الْعَاطِفَةِ مَعَ مَعْطُوفِهَا، وَأَنَّ

الْمَعْنَى فَضَرَبَ، فَانْفَجَرَتْ، وَأَنَّ هَذَا الْمَحْذُوفُ؛ الْفَاءُ

وَمَعْطُوفُهَا عِلْمٌ، وَعَرِفَ بِقَوْلِهِ: {فَانْفَجَرَتْ} الَّذِي اكْتَفِيَ

بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ آدَى عَنِ الْمَعْنَى، ذَلِكَ أَنَّ الانْفِجَارَ لَا يَكُونُ

عَنِ الْأَمْرِ؛ أَضْرِبَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الضَّرْبِ، فَعِلِمَ أَنَّهُ قَدْ

ضَرَبَ، فَانْفَجَرَتْ، أَيْ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَى هَذَا الْمَحْذُوفِ هُوَ

وُجُودُ الانْفِجَارِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى ضَرْبِهِ.

وَوَجْهٌ الْاِكْتِفَاءِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ فِي الْآيَةِ

أَنَّ الْأَمْرَ لَمَّا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى أَنْ يُوقَعَ وَيُتَفَقَّدَ، وَأَنَّ ظَاهِرَ

الْآيَةِ لَفْظًا لَا يَدُلُّ عَلَى وُقُوعِ الضَّرْبِ؛ عَدَّ قَوْلُهُ: {فَانْفَجَرَتْ}

كَافِيًا عَنْ وُقُوعِ الضَّرْبِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى، وَاقْتِصَاصِهِ لَهُ، أَيْ أَنَّ

الانْفِجَارَ لَا يَتَسَبَّبُ عَنِ الْأَمْرِ، بَلْ هُوَ مُتَسَبِّبٌ عَنِ الضَّرْبِ،

مُتَرْتَّبٌ عَلَيْهِ، مِنْ مُوسَى، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، "إِذْ لَوْ كَانَ

يَتَفَجَّرُ دُونَ ضَرْبِ، لَمَّا كَانَ لِلأَمْرِ فَائِدَةٌ" (أبو حيان، بلا

تاريخ، ٢٢٧/٨).

وَإِذَا كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْفَرَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ:

انْفَجَرَتْ كَافٍ مِنْ فَضَرَبَ؛ الْعَاطِفِ؛ الْفَاءِ، وَمَعْطُوفِهِ؛

ضَرَبَ، وَأَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ: {فَانْفَجَرَتْ} لِلْعُطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ

مَحْذُوفَةٍ؛ فَقَدْ نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ - وَهُوَ

ابْنُ عُصْفُورٍ (ابن هشام، ١٩٨٢، ص ٨٢١) - أَنَّ الْفَاءَ فِي

مِثْلِ: {فَانْفَلَقَ} هِيَ الْفَاءُ الَّتِي فِي ضَرَبَ، وَأَنَّ الْمَحْذُوفَ

هُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فَقَطُّ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ؛ الْفَاءُ مِنْ
الْمَعْطُوفِ الْمَحْذُوفِ، "حَتَّى يَكُونَ الْمَحْذُوفُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ
دَلِيلٌ إِذْ قَدْ أُبْقِيََتْ فَاؤُهُ، وَحُذِفَتْ فَاءُ {فَانْفَلَقَ}، وَاتَّصَلَتْ
بِـ{فَانْفَلَقَ} فَاءُ فَصَرَبَ". وَعَدَّ أَبُو حَيَّانَ هَذَا تَكْلُفًا، وَتَحْرُصًا

"عَلَى الْعَرَبِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ. وَقَدْ ثَبَتَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ حَذْفُ
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ الْفَاءُ حَيْثُ لَا مَعْطُوفَ بِالْفَاءِ
مَوْجُودٌ، قَالَ تَعَالَى: {فَأَرْسَلُونَا * يُوسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ}
[يوسف: ٤٥ - ٤٦]، التَّقْدِيرُ: فَأَرْسَلُوهُ، فَقَالَ، فَحَذَفَ
الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفَ، وَإِذَا جَارَ حَذْفُهُمَا مَعًا، فَلَا نَ
يُجَوِّزُ حَذْفُ كُلِّ مِنْهُمَا وَحْدَهُ أَوَّلً" (أبو حيان، بلا تاريخ،
٢٢٨/١).

وَلِلزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْفَاءِ فِي الْآيَةِ زَأْيَانٍ؛ الْأَوَّلُ أَنَّ
الْفَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ؛ أَيَّ فَصَرَبَ، فَانْفَجَرَتْ (العكبري،
١٩٦٩، ٣٨/١)، وَالثَّانِي أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلْعَطْفِ، بَلْ هِيَ جَوَابُ
شَرْطٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: فَإِنْ صَرَبْتَ فَقَدْ انْفَجَرَتْ
(الزَّمَخْشَرِيُّ، ١٩٧٢، ٢٨٤/١).

وَحَذْفُ الْعَاطِفِ وَمَعْطُوفِهِ ثَابِتٌ فِي لِسَانِ
الْعَرَبِ أَيْضًا إِذَا كَانَ حَرْفُ الْعَطْفِ الْوَاوُ، أَوْ أَمْرٌ، كَقَوْلِ
الْبَاقِيَةِ الذُّبْيَانِيِّ (الذبياني، بلا تاريخ، ص ١١٩):

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَبَرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَرَ إِلَّا لَيَالٍ قَلْدِلٌ

وَالْتَّقْدِيرُ: فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَبَرِ وَبَيْنِي، وَكَقَوْلِ أَبِي ذُوَيْبٍ
الْهَذَلِيِّ:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ

سَمِعَ فَمَا أَذْرِي أُرْشِدُ طِلَابَهَا

وَالْتَّقْدِيرُ: أُرْشِدُ طِلَابَهَا، أَمْرٌ عَنِّي (وينظر: الحلواني، ١٩٨٠،
ص ٣٦٤).

٤. حَرَكَةُ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْمَدِّ:

تُنْبِئُ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةُ عَنْ حَذْفِ الْيَاءِ، سَوَاءً أَكَانَتْ
مُضَافَةً إِلَى الْأَفْعَالِ مَعَ نُونِ الْوَقَايَةِ، أَمْ مُضَافَةً إِلَى الْأَسْمَاءِ،
أَمْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لِزِمَّةٍ لِلْأَشْمِ مِمَّا يُعْرَفُ بِالْمَنْقُوصِ،
كَمَا تُنْبِئُ عَنْ حَذْفِ الْوَاوِ مِنْ بَعْضِ الْبَيِّنَاتِ، سَوَاءً أَكَانَتْ
أَصْلِيَّةً، أَمْ وَاوُ جَمَاعَةٍ. فَقَدْ وَقَفَ الْفَرَّاءُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ
النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي حُذِفَتْ مِنْهَا الْيَاءُ، أَوْ الْوَاوُ لَفْظًا،

وَبَقِيَ مَعْنَاهَا، وَسَوَّغَ هَذَا الْحَذْفَ، وَقِيلَ، وَاعْتَلَّ لَهُ بِأَنَّ
الْكُسْرَةَ وَالضَّمَّةَ قَبْلَهُمَا كَافِيَتَانِ عَنْهُمَا. قَالَ (الفراء، ١٩٨٠،
٩٠/١). وينظر: ٣٣٧/١، ٣٩٤، ١١٧/٢، و٢٣/٣] إِذْ وَقَفَ
عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَا تَحْسَبُوهُمْ وَآخِسُونِي} [البقرة: ١٥٠]:
"وَقَوْلُهُ: {وَآخِسُونِي} أُثْبِتَ فِيهَا الْيَاءَ، وَلَمْ تُثْبِتْ فِي غَيْرِهَا،

وَكُلُّ ذَلِكَ صَوَابٌ، وَإِنَّمَا اسْتَجَارُوا حَذْفَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ كُسْرَةَ
النُّونِ تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَلَيْسَتْ تَهَيِّبُ الْعَرَبَ حَذْفَ الْيَاءِ مِنْ
آخِرِ الْكَلَامِ، إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا، مِنْ ذَلِكَ {رَبِّي
أَكْرَمَنَ} [الفجر: ١٥]، وَ{أَهَانَنَ} [الفجر: ١٦]، فِي سُورَةِ الْفَجْرِ،
وَقَوْلُهُ: {أَتَمِدُّونَنِي بِمَالٍ} [النمل: ٣٦]، وَمِنْ غَيْرِ النُّونِ
{الْمُنَادِ} [ق: ٤١]، وَ{الدَّاعِ} [القمر: ٦] و[القمر: ٨]، وَهُوَ
كَثِيرٌ، يَكْتَفِي مِنَ الْيَاءِ بِكُسْرَةِ مَا قَبْلَهَا، وَمِنَ الْوَاوِ بِضَمِّهِ

مَا قَبْلَهَا، مِثْلُ قَوْلِهِ: {سَدَّعُ الرِّبَابِيَّةُ} [العلق: ١٨] - {وَيَدْعُ
الْإِنْسَانَ} [الإسراء: ١١]، وَمَا أَشْبَهَهُ. وَقَدْ تَشَقَّقَ الْعَرَبُ الْوَاوُ،
وَهِيَ وَاوُ جَمَاعٍ، اكْتَفَى بِالضَّمَّةِ قَبْلَهَا، فَقَالُوا فِي ضَرْبِهَا:
قَدْ ضَرَبَ، وَفِي قَالُوا: قَدْ قَالَ ذَلِكَ ... وَتَفَعَّلَ ذَلِكَ فِي يَاءِ
الثَّانِيَةِ، كَقَوْلِ عَنُتْرَةَ {ذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ فِي "بَلَا تَارِيخٍ"، ١٧/٣
أَنَّ الشَّعْرَ أَيْضًا لِرَجُلٍ اسْمُهُ حُرُّزٌ، وَأَنَّهُ فِي دِيَوَانِي الرُّجُلَيْنِ.
وَيَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ: بَلَا تَارِيخٍ، ٥٧٩/١٢ "نعم"):

إِنَّ الْعَدُوَّ لَهُمْ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ

إِنْ يَأْخُذُوكَ تَكْحَلِي وَتَخْصَبِ

يَحْذِفُونَ (يَاءُ الثَّانِيَةِ)، وَهِيَ دَلِيلٌ عَلَى الْأَثَرِ الْكَيْفَاءِ
بِالْكَسْرِ".

وَأَشَارَ الْفَرَّاءُ إِلَى هَذَا الْحَذْفِ، وَبِخَاصَّةٍ حَذْفِ
الْيَاءِ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ مِنْ كِتَابِهِ (مَعَانِي الْقُرْآنِ)، وَأَنْبَأَ أَنَّ
الْعَرَبَ تَحْذِفُ الْيَاءَ الَّتِي فِي أَوَاخِرِ الْحُرُوفِ مَرَّةً اكْتِفَاءً
بِالْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَهَا دَلِيلًا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا كَالصَّلَةِ حِينَ سَكَنْتْ،
وَهِيَ فِي آخِرِ الْحُرُوفِ، وَاسْتَقْلَلَتْ، فَحُذِفَتْ؛ وَأَنَّهُمْ
يُنْبِتُونَهَا مَرَّةً، وَأَنَّ هَذَا الْإِثْبَاتُ هُوَ الْبِنَاءُ وَالْأَصْلُ. وَالْمَع
إِلَى أَنَّ الْعَرَبَ تَفْعُلُ ذَلِكَ فِي الْبِنَاءِ الَّتِي لَيْسَ قَبْلَهَا نُونٌ،
كَقَوْلِهِمْ: هَذَا غُلَامِي قَدْ جَاءَ، وَهَذَا غُلَامِي قَدْ جَاءَ. (الفراء،

١٩٨٠، ٢٠٠/١ - ٢٠١، ٣٩٤. وَيَنْظُرُ: جِبَالِي، ٢٠٠٥، ص ١ - ٢٦).

وَوَجْهُ الْكِفَايَةِ هَاهُنَا أَنَّ الْيَاءَ إِذَا كَانَتْ لِلْمَدِّ
يَلْزِمُهَا كَسْرُ مَا قَبْلَهَا، وَأَنَّ الْوَاوَ إِذَا كَانَتْ لِلْمَدِّ يَلْزِمُهَا أَنْ
يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا، فَإِذَا حُذِفَتْ اكْتَفَى بِالْكَسْرِ دَلِيلًا

عَلَى الْيَاءِ، وَبِالضَّمَّةِ دَلِيلًا عَلَى الْوَاوِ.

وَكَانَ سَبَبُوهُ قَبْلَ الْفَرَّاءِ قَدْ أَشَارَ إِلَى حَذْفِ
الْيَاءِ، لَكِنَّهُ خَصَّهُ فِي الْوَقْفِ، وَلَمْ يُشِرْ إِلَى مَبْدَأِ كِفَايَةِ
الْكَسْرِ وَالضَّمَّةِ دَلِيلَيْنِ عَلَيْهِمَا (سَبَبُوهُ، ١٩٧٧، ٤/١٨٥).

وَإِذَا كَانَ الْفَرَّاءُ قَدْ سَوَّغَ حَذْفَ يَاءِ الْأَثَرِ
الْمُخَاطَبَةِ لِكِفَايَةِ الْكَسْرِ قَبْلَهَا دَلِيلًا عَلَيْهَا، كَانَ سَبَبُوهُ
قَبْلَهُ قَدْ أَنْبَأَ بِهِ (سَبَبُوهُ، ١٩٧٧، ٤/٢١٣)، وَأَنْبَأَ قَبْلَهُ بِالْإِشَارَةِ
إِلَى حَذْفِ الْوَاوِ، سَوَاءً أَكَانَتْ أَصْلِيَّةً، أَمْ وَاوُ جَمَاعٍ، غَيْرَ
أَنَّهُ لَمْ يُشِرْ إِلَى مَبْدَأِ الْكِفَايَةِ؛ كِفَايَةِ الضَّمَّةِ عَنْهَا (سَبَبُوهُ،
١٩٧٧، ٤/٢١٠ - ٢١١).

غَيْرَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ النَّحْوِيِّينَ عَدُّوا بَعْضَ مَا
سَبَقَ، وَبِخَاصَّةٍ حَذْفِ الْوَاوِ، وَالْاكْتِفَاءَ بِالضَّمَّةِ عَنْهَا، مِنْ
قَبِيلِ الصَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ (الْأَسْتَرَابَادِي، بَلَا تَارِيخٍ، ٨/٢،
وَالْبَغْدَادِي، بَلَا تَارِيخٍ، ٢/٣٨٥، وَابْنُ يَعِيشَ، بَلَا تَارِيخٍ،
٧٩/٧ - ٨٠). وَلَعَلَّ قُبُولَ مِثْلِ هَذَا الْاِكْتِفَاءِ، وَالْاِخْتِصَافَ بِهِ، وَأَنَّ
الْحَرَكَاتِ دَلَائِلٌ عَلَى الْحُرُوفِ الْمُسْقَطَةِ؛ أَوَّلَى مِنْ رَدِّهِ، أَوْ
عَدِّهِ مِنَ الصَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ. فَلَا شَكَّ أَنَّ فِيهِ سَعَةً وَانْفِصَاحًا
فِي أَسَالِبِ الْعَرَبِيَّةِ، لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ، لَوْ كَانَ مُحْجُورًا عَلَى
الشَّعْرِ وَحْدَهُ.

الْخَاتِمَةُ

يَبَيَّنَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ الْفَرَّاءَ لَمْ يَكُنْ سَبَاقًا إِلَى
اعْتِمَادِ عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ فِي التَّعْلِيلِ النَّحْوِيِّ. فَقَدْ عَرَفَهَا قَبْلَهُ
سَبَبُوهُ، وَلَكِنَّ سَبَبُوهُ كَانَ ذَكَرَهَا، وَأَشَارَ إِلَيْهَا إِشَارَاتٍ

سريعة، أما الفراء، فقد ظهرت لديه هذه العلة في (معاني القرآن) ظهوراً دالاً في تفسير النص القرآني، وقد تكفلت هذه الدراسة بجلاء هذا الظهور، والإنباء إليه.

المراجع العربية

١. ابن أحرر، عمرو. (بلا تاريخ). شعر عمرو بن أحرر الباهلي، جمعه وحققه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. (١٩٨١م). معاني القرآن، حققه فائز فارس، ط٢، الكويت.
٣. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (بلا تاريخ). شرح الكافية في النحو، بلا طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤. الأصمعي، عبد الملك بن قريب. (بلا تاريخ). الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاکر، وعبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف بمصر.
٥. الأنيباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: أ - (بلا تاريخ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحوين البصريين والكوفيين، دار الفكر.
- ب - (١٩٨٠م). البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٦. الأنصاري، أحمد مكي. (١٩٦٤م). أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، القاهرة.
٧. أنيس، إبراهيم. (١٩٧٣م). المعجم الوسيط، ط٢، مطابع دار المعارف، القاهرة.
٨. البركلي، محمد بن بير علي. (٢٠١٢م). شرح لبّ الألباب في علم الإعراب، تحقيق حمدي جبالي، ط١، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٩. البغدادي، عبد القادر. (بلا تاريخ). خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، دار صادر.
١٠. البيضاوي، أبو سعيد عبد الله أبو عمر بن محمد الشيرازي. (١٩٩٦م). تفسير البيضاوي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان.
١١. الثهاني، محمد علي. (١٩٩٦م). كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان - بيروت.
١٢. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. (بلا تاريخ). مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر.
١٣. جبالي، حمدي. (٢٠٠٥م). الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث - ب - (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٩، عدد ١، ص٢٦ - ٢٦.
١٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. (بلا تاريخ). الخصائص، حققه محمد علي النجار، ط٢، دار

وَبَيَّنَتِ الدَّرَاسَةُ أَيْضًا أَنَّ الْاِكْتِفَاءَ مَقْصِدُهَا، يَعْنِي فِي اضْطِلَاحِهِمْ: أَنَّ يَفْتَضِي الْمَقَامَ ذَكَرَ أَمْرَيْنِ يَتَّفِقَانِ فِي الْمَعْنَى، فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ وَانْتِبَاطٌ، فَتَكْتَفِي الْعَرَبِيَّةُ بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا لِدَلَالَةِ الْمَذْكَورِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى قَدْ عَرَفَهُ الْفَرَّاءُ، وَقَصَدَهُ إِذْ قَالَ: "وَذَلِكَ لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى يُكْتَفَى بِذِكْرِ الْوَاحِدِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٣٤/١).

وَكَشَفَتِ الدَّرَاسَةُ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ التُّصَوِّصِ الْقُرْآنِيِّ الَّتِي وَقَفَ عِنْدَهَا الْفَرَّاءُ مُفَسِّرًا مُحَلِّلًا اعْتِمَادًا عَلَى عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ، وَعَنْ أَنَّهَا لَمْ تَكْتَفِ بِبَيَانِ زَايِ الْفَرَّاءِ وَحْدَهُ، بَلْ حَاوَلَتْ، مَا أَمَكَّهَا، الْوُقُوفَ عَلَى آرَاءِ غَيْرِهِ، مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعُلَمَائِهَا مِمَّنْ وَقَفَ عَلَى مَا وَقَفَ عَلَيْهِ الْفَرَّاءُ اسْتِكْمَالًا لِلْفَائِدَةِ، فَأَنْبَأَتْ أَنَّ قَلِيلًا مِنْهُمْ قَدْ تَبَعَ الْفَرَّاءَ فِي الْأَخْذِ بِعِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ، وَأَنَّ الْأَعْمَرَ الْأَعْلَبَ مِنْهُمْ كَانَ لَهُ زَايٌ مُخَالِفٌ لِزَايِهِ، وَعَنْ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمَخَالِفِينَ لَمْ تَكُنْ مُخَالَفَتُهُمْ ذَاتَ اتِّجَاهٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مُتَعَدِّدَةً.

وَصَفَوْهُ الْقَوْلِ أَنَّ مَسَائِلَ الدَّرَاسَةِ أَتَبَّأَ جَمْعُهَا مُؤَلِّفًا عَنْ فِكْرِ الْفَرَّاءِ فِي تَفْسِيرِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ وَتَحْلِيلِهِ، عَنْ فِكْرِ اعْتِمَادِ عِلَّةِ الْاِكْتِفَاءِ، بَلْكَ الْعِلَّةُ الَّتِي تَقِفُ عِنْدَ ظَاهِرِ النَّصِّ مِنْ دُونِ السَّعْيِ إِلَى فَلَاسَفَتِهِ، أَوْ إِفْحَامِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ، فِيهِ، وَتَبَيَّنَ عَنْ أَنَّ الْاِقْتِصَادَ فِي التَّعْبِيرِ، وَهُوَ مَلْمُوحٌ عِلَّةُ الْاِكْتِفَاءِ

- الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
١٥. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، (١٩٨٩م). أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح فدارة، دار الجيل بيروت، ودار عمّار عمّان.
١٦. الحلواني، محمد خير. (١٩٨٠م). الواضح في النحو والصرف "قسم النحو"، وجدة، المغرب.
١٧. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي: أ - (بلا تاريخ). البحر المحيط، مكتبة ومطابع النص الحديثة، الرياض.
- ب - (١٩٨٦م). تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، طاء، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٨. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: أ - (بلا تاريخ ١). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ب - (١٩٧٩م). ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت.
- ج - (بلا تاريخ ٢). مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، غني بنشره ج. برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٩. ابن الخطيم، قيس. (١٩٦٢م). ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، ط١، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
٢٠. الذبياني، التابغة. (بلا تاريخ). ديوان التابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر.
٢١. الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري: أ - (١٩٨٢م). إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، ط٢، الناشرون: دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- ب - (١٩٩٤م). معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلي، ط٢، دار الحديث القاهرة.
٢٢. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق. (١٩٨٤م). حروف المعاني، تحقيق علي الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٣. الرمخشري، جار الله محمود بن عمر. (١٩٧٢م). الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، الباي الحلبي، القاهرة.
٢٤. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (١٩٨٥م). الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة.
٢٥. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (١٩٧٧م). الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط٢،
٢٦. السيراقي، يوسف بن أبي سعيد. (١٩٧٩م). شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.
٢٧. السيوطي، جلال الدين. (١٩٧٩م). همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
٢٨. أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (بلا تاريخ). مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٩. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: أ - (١٩٦٩م). إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط٢، الباي الحلبي، القاهرة.
- ب - (بلا تاريخ). التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت.
- ج - (١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق.
٣٠. ابن فارس، أبو الحسين أحمد: أ - (بلا تاريخ). الصحاح في فقه اللغة، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة الباي الحلبي، القاهرة.
- ب - (١٩٧٠م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط محمد عبد السلام هارون، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي، مصر.
٣١. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (١٩٨٠م). معاني القرآن، ط١، نسخة مصورة، عالم الكتب، بيروت.
٣٢. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (١٩٧٧م). القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٣٣. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد. (بلا تاريخ). المقضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
٣٤. المرادي، الحسن بن قاسم. (١٩٨٣م). الجني الداني في حروف المعاني تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، ط٢، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت.
٣٥. ابن منظور، محمد بن مكرم. (بلا تاريخ). لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٣٦. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. (١٩٨٨م). إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط٢، عالم الكتب، بيروت.
٣٧. الهروي، علي بن محمد. (١٩٨٢م). الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٣٨. ابن هشام، جمالي الدين عبد الله بن يوسف. (١٩٨٢م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٢،

دار الفكر، بيروت.
٣٩. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. (بلا تاريخ).
شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبّي،
بلا طبعة، القاهرة.

